



PROVISIONAL

S/PV.2746
9 April 1987

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والأربعين بعد الالغين والسبعين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، 9 نيسان / ابريل 1987 ، الساعة 10/00

(بلغاريا)

السيد تسفيتكتوف

: الرئيس

السيد بيلونوغوف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
السيد ديلبيتش	الارجنتين
السيد لاوتنلاغر	المانيا (جمهورية - الاتحادية)
السيد الشعالي	امارات العربية المتحدة
السيد بوتشي	ايطاليا
السيد مفولا	زامبيا
السيد يومنوجيا	الصين
السيد غببيهو	غانا
السيد بلانك	فرنسا
السيد بابون غارسيا	فنزويلا
السيد أدوكي	الكونغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
السيد بيرترش	وايرلندا الشمالية
السيد والترز	الولايات المتحدة الامريكية
السيد كيكوتشي	اليابان

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفووية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

اما التصحیحات فینتیفی الا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وینتیفی إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع الى رئيس قسم تحریر الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحریم على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

إقرار جدول الأعمال

اقرر جدول الأعمال .

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٧ ووجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل

الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة (S/18765)

رسالة مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٧ ووجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل

الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة (S/18769)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقاً لما قرره المجلس في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي إثيوبيا ، وأفغانستان ، وأنغولا ، وباسكتان ، وبربادوس ، وبيلغاري ، وبوركينا فامو ، وبيريو ، وتركيا ، وتونس ، وتوغو ، وجامايكا ، والجزائر ، والجماهيرية العربية الليبية ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمocrاطية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجنوب إفريقيا ، وزimbabwe ، وموريانا ، والستغال ، والسودان ، وغابون ، وغيانا ، وفيتنام ، وقطر ، وكندا ، وكوبا ، والكويت ، ومصر ، والمغرب ، والمكسيك ، وبنغلاديش ، وموزامبيق ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، والهند ، ويوجوهنافيا إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد تاديسي (إثيوبيا) والسيد دوست
(أفغانستان) والسيد دي فيفوريدو (أنغولا) والسيد شاه نواز (باكستان) والسعادة تيتا
بارو (بربادوس) والسيد محيي الدين (بنغلاديش) والسيد أويدراوغو (بوركينا فامو)
والسيد الزامورا (بيرو) والسيد تركمن (تركيا) والسيد كواس (تونس) والسيد مستيري
(تونس) والسيد برنيت (جامايكا) والسيد جودي (الجزائر) والسيد الزروق (الجماهيرية
العربية الليبية) والسيد أودوفينيكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ،
والسيد مكسيموف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد أوت (الجمهورية

الديمقراطية الألمانية) والسيد الآتاس (الجمهورية العربية السورية) والسيد مانلى (جنوب إفريقيا) والسيد مودينغى (زمبابوى) والسيد ويچيوردانى (سرى لانكا) والسيد سارى (السنغال) والسيد عيدون (السودان) والسيد بيفوت (غابون) والسيد إنسانالى (غيانا) والسيد بوى شوان نات (فييت نام) والسيد الكوارى (قطر) والسيد لاپيرج (كندا) والسيد اورامانى أوليفا (كوبا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد بندوى (مصر) والسيد بتوه لوريته (المغرب) والسيد موسى بالنسيا (المكسيك) والسيد دوليجنتسirin (منغوليا) والسيد دوى مانتوى (موزامبيق) والسيد غاربا (نيجيريا) والائمة استورغا غاديا (نيكاراغوا) والسيد غاريغان (الهند) والسيد بيبيتى (بيونوملافيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لما قرره المجلس في الجلسة ٢٧٤٠ أدعو رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ووفد المجلس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد زوري (زامبيا) ، رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وأعضاء وفد المجلس المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لما قرره المجلس في الجلسة ٢٧٤٠ أدعو السيد غوريراب إلى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد غوريراب المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي أوغندا وتشيكوسلوفاكيا يطلبان فيهما دعوتها إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت وفقا للأحكام ذات الملة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظراً لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بيان على دعوة من الرئيس شغل العيد كيبي (أوغندا) والسيد ميزار (تشيكوسلوفاكيا) المقددين المختصين لهما على جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الأول هو ممثل غيانا ، وأدعوه إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يلقي بيئاته .

السيد انسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يقولون "في الإعادة إضادة" . وان مع هذا فإن النظام غير الشرعي في جنوب افريقيا كان يجب أن يكون قد تعلم الان بالتأكيد درسا لا ينس بشأن ضرورة التحجيل بحرية واستقلال ناميبيا . غير أن عباد بريتوريا يدفع المجتمع الدولي ، وعلى نحو آخر هذا المجلس ، ليكررا من جديد حججها المعروفة على أمل - وقد يكون هذا أمل لا طائل منه أن يستمتع استعماري الماضي الى صوت العقل ويخلوا عن حكمهم الوحشي لناميبيا .

ان وفي لم يفقد ثقته تماما في فن الاقناع الكلامي ومن ثم فإنه يعرب عن امتنانه لاعضاء المجلس بالسماح له بالانضمام لهم يطالبون عامة بالتغيير في ناميبيا . ومع ذلك قد أكون مقصرا لو فعلت ذلك قبل أن أعرّب لكم عن آخر تهانئي وأطيب تمنياتي لتوليكم الرئاسة هذا الشهر . وأود كذلك أن أشيد بسلفكم في هذا المنصب السفير ديليميتشر ممثل الارجنتين .

انني اذ اتناول هذه القضية المعروفة علينا اجد لزاما علي ان اعترف بانني اشعر بشيء من خيبة الامل بسبب بعض التلميحات التي سمعتها من ان مناقشاتنا تؤخذ على أنها احدى مناقشات الجمعية العامة في غير أوانها . وسيكون من المؤسف لو كان الامر هكذا نظرا لأن حقيقة الامر هي أن هذه الاجتماعات طال انتظارها ولا يمكن أن يقال عنها بأنها مضيعة لوقت المجلس . ان حرية الشعب الناميبي أمر ضروري لا يمكننا نحن الاعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي أن نتجاهله أو نرجئه ، أنها مطمح يجب الوفاء به على وجه السرعة نظرا لأن كل يوم يمر يجعلها أعنصر منالا . ومن ثم يجب أن يفتحن المجلس هذه الفرصة لدفع القضية الناميبية بآية طريقة ممكنة .

إن تأجيل استقلال ناميبيا لا يمكن إلا أن يخدم المصالح الانسانية للنظام العنصري في جنوب افريقيا ما دام لا يسمح بزيادة ترميز الفصل العنصري فحسب بل وباستمرار استغلال الموارد الطبيعية الهامة للاقليم أيضا . وسيسلب من الشعب الناميبي عاجلا أم آجلا تراثه الشري ويترك ليirth أرضًا خرابا في واقع الامر . ولا يمكن للعالم أن يقد متفرجا على هذا الامتحان الشديد لشعب بكلمه من جانب أقلية طاغية عازمة على

المحافظة على موقفها القائم على الهيمنة والسيطرة . ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بسرعة لانهاء هذا العسف ولمساعدة ناميبيا على أن تمارس مسادتها التي تعد من حقها تماما .

وقد بذل مجلس ناميبيا بوصفه الوصي الشرعي على الأقليم محاولة هامة لاحباط سياسات بريتوريا القائمة على الجشع . وهو اذ من المرسوم رقم ١ فقد فرق نفسه بوصفه السلطة المسؤولة عن رفاه ناميبيا وأكد استعداده للتصرف باسمها . ومستوضع صحة ذلك المرسوم قريرا موضع الاختبار ، حسب ما ابلغنا ، في محاكم بعض الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . وشمة حكومة على الاقل نعرفها - وهي حكومة هولندا - قبلت بالفعل اختصاص المجلس التشريع في المسائل التي تهم شعب ناميبيا . ونحن نرحب بهذا الانplan الايجابي الذي يبعث الثقة في أن القانون الدولي سيكون بالتأكيد في مقدمة انصار المستغلين .

وفي هذه المرحلة سيكون من المجدي بحق ، كما نرى ، لو أمكن لمجلس الأمن في حكمه النهائي على مسألة ناميبيا أن يبارك هذا التطور ، بل وأن يبارك توفير هيئات الأمم المتحدة التمويل اللازم للإجراءات القانونية المشابهة . لانه لو أثمرت هذه الحملة فستوجه ضربة قاصمة لقوى الفصل العنصري التي تستخدم قوة اقتصادية مستهترة للحفاظ على مسيطرتها على الشعب الناميبي . وعلاوة على ذلك يمكن أن يستهدف ذلك تعويض المعدمين بما فقدوه من موارد هي من حقوقهم تماما وأن يعمل على الاقل الى حد ما على عدم تشجيع النهب الوحشي الذي تمارسه بعض الشركات عبر الوطنية العاملة في ناميبيا . غير ان الاجراءات القانونية وحدها لا يحتمل أن تتحقق الاستقلال المبكر لناميبيا ولهذا يجب علينا أن تكون على استعداد لأن نفكر في مسائل التدابير التي يبدو أنها قادرة على إرغام نظام بوتا على التخلص عن قبضته الاشنة التي يشددها على خناق الأقليم . وبلا ريب قد تكون الجزاءات الالزامية والشاملة ، من بين كل وسائل الاقناع هذه ، أقوى وسيلة تحت تصرفنا ومن ثم ينبغي تنفيذها على وجه السرعة . وأجزاء بالقول إنه لا مجال لمزيد من الكلام لاسيما عقب نظر المجلس في مسألة جنوب أفريقيا في شباط/فبراير الماضي بشأن إيجاد حل توافقى لفرض جزاءات انتقامية لانه قد يبدو أن

ذلك الضغط المحدود لا يحظى بالقبول العام . ومن ثم لا يجد وفدي من خيار سوى أن يؤيد المطالبة بفرض جزاءات إلزامية وشاملة تطبق ضد النظام غير الشرعي في جنوب افريقيا . ومن المعترض به أن مثل هذه المطالبة قد لا تابه بها كل الدول ، ولكن لشوجهها أيا كانت العواقب .

وفي مواجهة المعارضة المتمساعدة تبدي بريتوريا تحدياً متطرفاً وتستخدم مطلقاً غير معقول لتبرير موقفها المتذرد الدفاع عنه أماماً . فهي تتثبت اذا كان للمرء ان يقبل ما أعلنه المتحدث باسم جنوب افريقيا في هذا المحفل بالادعاء بأن ناميبيا ستُمْنَح الاستقلال ما ان تسحب القوات الكوبية من انغولا . ولن يخدع هذا الاعلان السطحي احداً طالما ان النظام يدرك جيداً ان الرابط الذي اختلقه في مخيلته بطريقة ممطنة لا تقوم له قائمة في أذهان الآخرين . وكذا يتبين ان يعرف ان اخراج هذه القوات سوف يوفر بسهولة تفویضاً مطلقاً لشن مزيد من العدوان على دول خط المواجهة من ناميبيا المحتلة . لذا يوسعنا ان نقول ان ادعاء بريتوريا بشأن هذه القضية يفتقر الى المصداقية ومن ثم لا يمكن ان نحمله محمل الجد . لانه حتى لو انسحبت القوات على الفور فعلى الأغلب ستلتزم اعداداً أخرى لتبرير وجودها في الق testim.

ومع ذلك فلربما كانت او هي الحجج التي تقدمت بها بريتوريا أنها تعزز الاصلاح الدستوري الذي سيغيي بمتطلبات قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) ومتکفل استقلال ورفاه الشعب الناميبي . ومع ذلك فمن الواقع ان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (موابو) بوصفها الممثل المعترض به لشعب ناميبيا لم تتأثر بهذه التأكيدات وأوضحت ان هذه المهزلة السياسية غير مقبولة بالنسبة لها على الاطلاق . وفي الواقع الامر أنه ليس هناك سوى سبيل واحد الان لاستقلال ناميبيا وقد تحدد بالفعل في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومن ثم يجب رفع أية مناورة للانحراف عن ذلك المسار على أنها خدعة أخرى من جانب نظام جنوب افريقيا لاحباط مقاصد الامم المتحدة . وبناء على ذلك يتعمق على هذه الهيئة أن تؤكد عزمهما الأول وأن تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك لضمان عدم وضع أي عقبات في سبيل استقلال ناميبيا . وفي هذا الصدد يشيد وفدي اشادة باللغة بجهود الأمين العام لكسر الجمود الحالي ويؤيد الشفاء عليه في مواصلته لتلك الجهود .

ومن المأمول في هذه المناسبة أن يتخذ مجلس الأمن الذي انيطت به مهمة الحفاظ على السلم والأمن في العالم موقفاً موحداً ضد استعمار بريطانيا في امارة استخدام القوة وأن يؤيد مشروع القرار المعروض عليه . و مما يؤمده له ان ممارسة عنو او أكثر من أعضاء المجلس لحق الغيتور في الماضي قد أعادت بمحاللة اتخاذ عمل متنافر ضد هذا النظام . ولنبعد ببعض شعب ناميبيا أن يفهم هذا الانقسام لأنه قد رأى على نحو تقليدي أن الوحدة هي أهم شيء في مواجهة الهيمنة الاستعمارية .

في أغنية حماسية لقبيلة هيريريرو ، وهي احدى القبائل الناميبية القديمة التي كانت ايضاً فجية للاستعمار ، تجد هذا النداء من أجل السلم وهو نداء يهز المشاعر .

"استمع الى نقيق الضادع"

يتتردد من المستدقعات

استمع الى ما تقول

فمن الخير الاتحاد

ومن الخير التوصل الى الاتفاق

ومن الخير ضم اصوات الكثيرين

في صوت واحد يعبر عن الجميع" .

هذا نداء لا يمكن للمجلس ان يتتجاهله لانه لو فعل ذلك لانضم الجميع الى معركة استقلال ناميبيا ولا يمكن عندها ان تدعى الكلام عن السلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل غيانا على بيانه

وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى .

السيد بيرترش (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سيدي ، انتي اعرف بلدكم واعرف خبرتكم الدبلوماسية جيداً لذا فانه من دواعي سروري الخامس ان ارى دبلوماسياً مثلكم يبتول منصب رئيس مجلس الامن . واني اعرف انكم مسؤولون على مسؤوليتكم الهامة المهمة والحكمة والخبرة . ان وفدي يتطلع قدماء الى التعاون معكم في تصريف اعمال المجلس .

وفي الوقت نفسه ، اود ان اهنئ سلفكم ، السفير ديلبيتش ، ممثل الارجنتين على حنكته والطريقة الماهرة التي افلطع بها بمسؤولياته ابان توليه رئاسة مجلس الامن في الشهر الماضي .

ان هذه المناقشة مناقشة طويلة وجادة ادان فيها كل متكلم استمرار جنوب افريقيا في احتلالها لناميبيا . والمملكة المتحدة تتشارط هذه الادانة الجماعية . لقد اعترف بناميبيا بأنها مسؤولة دولية منذ أكثر من ٦٠ عاماً . وأن مستقبلها

يُبحث في محفل او في آخر من ذ انشاء المنظمة . وقد اتخد مجلس الامن من ذ أكثر من ١٠ سنوات القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي أقر خطة للتسوية تتضمن إنهاء ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية في القليم واجراء انتخابات حرة تحت اشراف الامم المتحدة . لقد طال انتظار تنفيذ هذا القرار أكثر من اللازم . ولابد من تمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه في تقرير المصير ومن التقدم موب الاستقلال المعترف به دوليا .

إن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) لم ينفذ بسبب أماليب التسويف التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . ويحدوني الامل الكبير في ان تعيد جنوب افريقيا النظر في مصلحتها الذاتية . وكما يوضع التقدير الرائع الذي قدمه اليانا الامين العام فقد تم الاتفاق على جميع العناصر الرئيسية لخطة التسوية . ولابد لجنوب افريقيا ان تفهم ان اقحام مسائل جديدة وغريبة على الموضوع ، مثل ما يسمى بنظرية الربط ، ليس مقبولا لدى حكومتي ولا لدى الفالبية الكبيرة من المجتمع الدولي .

ان هدف الحكومة البريطانية واضح : يريد لนามيبيا ان تتحقق الاستقلال المعترف به دوليا في اقرب وقت ممكن وباكثر الوسائل سلمية . وقد قلنا لجنوب افريقيا مرارا وتكرارا بيانا عليها ان تنفذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد بينا لها مؤخرا تشديدا على هذه النقطة . وإن أي محاولة ترمي الى تجاهل خطة التسوية سوف تكون بالغة الخطورة . واود ان اؤكد على هذه النقطة نظرا للملاحظات التي ابداها السفير مانلي في ختام خطابه والتي يفهم منها ان جنوب افريقيا قد تسع الى اتجاه اخر لนามيبيا .

ان التأخير الطويل في تحقيق الاستقلال للاقليم قد أحزن أصدقائنا في افريقيا . وحزنهم لا يقل عن حزتنا ونحن نتعاطف مع الكثير من المتكلمين في الاحتياط الذي شعروا به والذى عبر عنه في منتهى البلاغة ممثل زامبيا . لقد انضمت المملكة المتحدة الى اعضاء فريق الاتصال الآخرين - ويوجد ثلاثة منهم على هذه الطاولة - في وضع خطة الامم المتحدة للتسوية . لذلك فاني شعرت بالحزن الشديد اذ صعّت ممثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية يقول بيان هذه الممارسة كانت :

(السيد بيرتراند
المملكة المتحدة)

" خدعة استنبطت بعنایة في حين ان غايتها الحقيقة كانت احباط ما اعتبره بعض اعضاء الفريق تطروا غير مقبول ومتهورا في الحالة في الجنوب الافريقي ". (S/PV. 2740 ، ص ٢٨)

ولا يمكن ان يكون هناك شيء ابعد عن الحقيقة اكثرا من ذلك . فقد قام فريق الاتصال باجراء مفاوضات طويلة ومعقدة لم تستهدف الا تحقيق الاستقلال لนามيبيا ، وليس من مصلحة شعب ناميبيا ولا قادته ان يحرقوا ذلك السجل . ان المملكة المتحدة ، شأنها شأن واپسي الخطة الاخرين ، نبذت اي محاولة ترمي لتفويض القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) عن طريق تحقيق تسوية داخلية . ولا يزال ذلك القرار الاسعى الوحيد المقبول دوليا لتسوية مسألة ناميبيا . اما والحال كذلك فإنه ينبغي لهذا المجلس ان يحرص على الحفاظ عليه . ويقتضي على جنوب افريقيا ان تسلم بان سياسة التشتيت بالاقليم او تأخير تنفيذ تسوية الخطة ، هي سياسة عقيبة لا مستقبل لها . ولا بد لجنوب افريقيا ايضا ان تسلم بان عليها ان تتعاون في تمكين ناميبيا من الحصول على استقلالها فورا ، وهذا لمصلحتها ولمصلحة شعب ناميبيا .

ولسوء الحظ فإن تأييد جنوب افريقيا لما يسمى بالحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية قد استمر . ونحن من جانبنا لا نستطيع ان نؤيد اي محاولة ترمي الى منع هذه الحكومة اي اعتراف او مركز . ولا نعترف بها ولن نعترف بها . اتنا منظل ملتزمين التزاما راسخا بقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) . لقد احطنا علما بطلب المؤتمر المتعدد الاحزاب في ناميبيا بان يسمح له و/او للاحزاب فرادى التي تتقدم بهذا الطلب ، بالمشاركة في مناقشة المجلس . وقد دأبنا باستمار ، وسيظل ذلك حالنا ، على اصرارنا بان يكون مجلس الامن نزيها غير متخيلا في توفير الفرص الازمة ، من اجل معالجة هذه المسألة ، لجميع الافراد الذين قد يطعنون في الانتخابات التي من المقرر ان تجرى في ناميبيا بموجب قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، والتي نود جميعا ان نراها تعقد في اقرب وقت ممكن . بيد ان المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس تنص

(السيد بيرتراند ،
المملكة المتحدة)

على الا يدعى لتناول هذه المسألة " الا اعضاء الامانة العامة او غيرهم من الاشخاص الذين يعتبرهم مؤهلين لذلك " وهذا يعني ان منظمات مثل المؤتمر المتعدد الاحزاب ينبغي ان ترثي افراد الذين يتكلمون باسمها . ان المؤتمر المتعدد الاحزاب لم يفعل ذلك ومن غير الممكن ان نؤيد طلبه .

وهناك ايضا تطور مقلق للغاية وهو ان هجمات جنوب افريقيا المسلحة على الدول المجاورة ، ولاسيما على انغولا ، ما زالت مستمرة . ولا بد لهذه الاعمال ان تتوقف فورا . ومهما يؤمّن وفي اشد الامثل ان نداءات المجلس المتكررة لجنوب افريقيا لسحب قواتها سببا كاملا من انغولا واحترام سيادة ذلك البلد قد ذهبت ادراج الرياح ، وذهبت ادراج الرياح ايضا التحذيرات التي أطلقناها وفادها ان اعمال القوة لا يمكن الا ان تقوض فرص السلام والاستقرار في الجنوب الافريقي . وقد اعربنا مؤخرا لحكومة جنوب افريقيا عن قلقنا ازاء استمرار انتهاك جنوب افريقيا لاراضي انغولا وحشتناها على احترام وحدة اراضي انغولا . وفي الوقت نفسه اعربنا ايضا عن قلقنا ازاء الحقائق التي تكشف اثناء المحاكمة الجارية لاعضاء سوابو في ويندهوك والمتمثلة في انتهاكات حقوق الانسان على يد قوات الامن في ناميبيا . واثناء مناقشاتنا بشان جنوب افريقيا في شهر شباط/فبراير الماضي قال ممثل جنوب افريقيا ان حكومته كانت تستعد لوضع حد للعنف . وآمل ان تطبق حكومته تطبيقا فعليا تصریح التوايا السلمية ذاك ليس في جنوب افريقيا وناميبيا فحسب بل في جميع ارجاء المنطقة . اثنا تدين العنف ادانة كاملة ايا كان مصدره .

وبالاستماع إلى هذه المناقشة ، شعرت بالدهشة لوجه التشابه العديدة في تلك المناقشة بالنسبة لجنوب افريقيا في شباط/فبراير . والحالتان مختلفتان بطبيعة الحال : فان جنوب افريقيا رغم انها تدين سياسة حكومتها ، الا انها دولة مستقلة . ولكن ناميبيا مسؤولة المجتمع الدولي . وفي كلتا الحالتين ، مع ذلك ، فاننا اتفقنا تماما على هذين . ولكن الشرء الذي لم نتفق عليه هو وسيلة تحقيق ذلك الهند . في ١٩ شباط/فبراير اكدا على ضرورة ان يفكر مجلس الامن على نحو متأن في افضل الامثلية التي يمكن ان تسهم في حل المشكلة المصيبة والمقدمة القائمة في جنوب افريقيا . وتنطبق نفس الحجج ايضا بقوة اكبر على مسألة ناميبيا . وينبغي ان نتجنب التبادل العقيم لوجهات النظر السياسية التي لن يستفيد منه الا أولئك الذين يمترضون على تسوية ناميبيا .

واذا كنا نريد ان تكون مؤشرين ، فاننا ينبغي ان نتصرف على نحو جماعي . فان الامم المتحدة تتتحمل مسؤولية خاصة ازاء ناميبيا ، وكما قلنا في المجلس في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، فان الحكومة البريطانية كان يمكن ان تكون مستعدة للتمويل في صالح قرار يتضمن قائمة كبيرة من التدابير الاقتصادية غير الالزامية التي ترمي الى ممارسة الضغط على جنوب افريقيا للانسحاب فورا من القليم . ولا تستطيع حكومتي مع ذلك ان تموت على جراءات الزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق . فان تدابير من هذا النوع سوف تكون غير مشمرة وسوف تمطر لجنوب افريقيا العذر للاستمرار في تعنتها . وان مقدمي مشروع القرار قد صاغت منهم للكف فرصة تسلیح الامين العام بالثقة التي تتمثل في الحرس الاجماعي من جانب المجلس على موافلة مهمته القائمة على المعايير الجيدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل المملكة المتحدة

على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى .

المتكلم التالي هو السيد نوريس ميلي ، عضو اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ورئيس تحرير "سيشا" الجريدة

(الرئيس)

الرسمية للمؤتمر الوطني الأفريقي ، والذي وجه اليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، وادعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببياناته .

السيد ميلى (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في سنة تقدم الشعب نحو الحصول على ملطته ، منة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس المؤتمر الوطني الأفريقي ، فإن قيادتنا ، واعضاء منظمتنا ، وشعب جنوب افريقيا المقاوم المناضل كله ، ووفدنا هنا يحيي المجلس ، وبصفة خاصة الشعب الباسيل الشقيق في ناميبيا وممثله الشرعي الوحيد ، حركة التحرير الوطني الشقيقة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

السيد الرئيس ، ان تقليد بلدكم الموقر في التفاني الفعال من اجل مثل الحرية والسلم والتقدم ، يتكلم عن نفسه ببلاغة . والحقيقة انكم تمثلون هذا التقليد بالإضافة إلى خبرتكم الكبيرة ومهاراتكم الدبلوماسية ، كل هذا يؤكّد لوفدنا ان العمل الهام لمجلس الامن ، تحت قيادتكم المتفاتحة والقديرة لا يمكن الا ان يمضي قدما .

ونحن مدینون بالطبع ، لسعادة السفير ديلبيتش ، ممثل الارجنتين ونود ان نعرب عن اعجابنا وتقديرنا وامتناننا ، إزاء الفعالية المثلثة التي قاد بها اعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس .

ان كل قرار اتخذه الامم المتحدة قد وجّه الاهتمام إلى ان هناك ازمة متضاعدة في الجنوب الأفريقي وان الحالة الخطيرة في تلك المنطقة كانت تتدهور بسرعة نتيجة لسياسات وممارسات الفصل العنصري واستمرار الاحتلال غير القانوني لنظام بريتوريا العنصري لراضي ناميبيا . وبالنسبة لشعب ناميبيا وجنوب افريقيا وشعوب خط المواجهة والدول الأفريقية المستقلة المجاورة ، فإن هذه الازمة المتضاعدة وهذه الحالة المتدهورة ، بدأت تستعر نيرانها ان لم تكن أخذت في الانفجار بالفعل . ومن منظور بعيد من الفضاء الخارجي ، من الممكن ان نستقر في الاشارة إلى الفصل العنصري على انه تهديد للسلم والأمن الدوليين . وبالنسبة لشعب الجنوب الأفريقي ، والرجال والنساء ذوي الضمير في كل انحاء العالم ، فإن الفصل العنصري يعني الموت والدمار

والحرب على نطاق متسع دائماً . كيف يمكننا اذن بغير النظر عن ذلك ، ان نفس الارهاب والسيطرة الداخلية للفعل العنصري والعنف وأعمال العدوان غير المبررة والابتزاز الاقتصادي ، والتخريب والتخرير السياسي ، واعادة عدم الاستقرار في الدول المستقلة المجاورة ، وتحويل ناميبيا إلى ثكنات عسكرية ومعسكرات اعتقال كبيرة بفرض نهب الشروة الطبيعية لهذا البلد وابقاء شعبه اسيراً ؟ كيف يمكننا ايضاً ان نفس حقيقة ان هذه المؤسسات الاجرامية غير الانسانية لا تحس فقط بين ضحاياها مئات الآلاف من الرجال والنساء ولكن ايضاً عدداً متزايداً من الاطفال والرضع ؟

ان عدم قابلية الفعل العنصري للعمل مزمنة وعدم قابلية الحكم في جنوب افريقيا هو نتيجة للاعمال الجماعية المتعددة لشعبنا وفي التقدم بلا هواة لخضالنا تحت قيادة المؤتمر الوطني الافريقي وحلقاته ، الذي يقترب بالتصاعد الجماعي لخضال الشعب الناميبي بقيادة (موابو) . وكلاهما قد اجبرا نظام بريتوريا العنصري على ان يكف عن ادعاءاته ، حتى فيما يتعلق بالديمقراطية ، وأن يلجا ، مثل كل الانظمة القمعية التي تجابهها ازمة لا يمكن عكسها ، إلى استخدام القوة العسكرية المريرة لادامة وجوده . ولكن تعميق الفعل العنصري وال الحرب المتتساعدة ضد شعب جنوب افريقيا وناميبيا والجنوب الافريقي ، كل هذا قد فشل في ان يعكس تقدم نضالنا . وعلى العكس من ذلك ، فقد نجح في زيادة دعم تسييسنا على تحرير انفسنا بكل الوسائل الازمة في اسرع وقت ممكن . ولنست المشكلة هي ما اذا كان يمكننا ان نتخلص من الفعل العنصري ام لا . ولكن المسألة هي متى سوف يحدث ذلك وبأية تكلفة من الحياة البشرية التي تفقد بلا سبب ولا مبرر والممتلكات التي تدمر بشكل عشوائي .

اننا مدینون لمعظم المتكلمين السابقين الذين اسهموا جميعاً في تقديم الحقائق الضرورية والتحليل المفيد . ونحن ممتنون بوجه خاص للاميين العام على تقريره عن جهوده الدؤوبة للسعى من اجل تحقيق التعاون بين كل الاطراف المعنية من اجل تنفيذ قراري مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، بغية تحقيق انهاء الاستعمار في ناميبيا دون مزيد من التأخير . ومن حسن طالعنا ايضاً انه قد سُنت لنا الفرصة لتدبر

إلى التدخلات الواقعية من جانب السفير غبيهو ، الذي تكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية ، والسفير زوني رئيس مجلس الامم المتحدة لسامببيا والرفيق غورياب امين الشؤون الخارجية لسوابو . فقد ساعدوا جماعيا وفرديا في القاء الضوء على المشكلة وتحديد ابعادها وain تقع ، والاجراءات الازمة التي يمكنها وحدما ان تتجاوز المازق الذي يبدو ان النضال من اجل الاستقلال الناميبي قد وقع فيه .

وال المشكلة وافية بما فيه الكفاية ، فبرغم المحاولات التي لا تنتهي التي يبذلها النظام العنصري في بريتوريا لتشويش القضية ، فإن الشعب ناميبيا مثل كل الشعوب الأخرى ، له حق غير قابل للتصرف في الحرية وتقرير المصير . ومسألة الحرية الناميبية يتبعها معاملتها كمسألة أساسية وليس كموضوع مرتبط بمسائل أخرى - مثل الرابط - التي لابد من رفضها لأنها دخيلة وغير ذات ملة في حد ذاتها . ولابد من التأكيد مرة أخرى على أن وجود القوات الكوبية الاممية في جمهورية أنغولا الشعبية بناء على دعوة من الحكومة الشرعية لذلك البلد ، أمر يقع تماما في إطار الولاية السيادية لجمهورية أنغولا الشعبية . إن الفصل العنصري هو الذي يتناقض مع الحقوق الطبيعية للشعوب . والفصل العنصري هو الذي يدأب على انتهاك السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية للبلدان المستقلة . والفصل العنصري هو الذي ينتهك الاعراف الدولية ويمر على إحتلال ناميبيا وأجزاء من جنوب أنغولا بموربة غير قانونية . ذاك هو المتهم الذي لابد من مواجهته .

والفصل العنصري بلغ من العمر ٣٩ عاما ، أثبت طوالها - بانتهاكه القانون الدولي والقيم الإنسانية الأساسية ، أو بتجاهله الرأي العام الدولي - أنه مراده للإجرام الوحشي والتعتن والتحدي والملف ، وكلها أمور لا تخضع لمنطق ولا لإقناع مهمب . ومع تقدم خط ذلك النظام الإجرامي القاتل وافتداد قبضته المميتة ، يصبح القضاء على هذه الجريمة المرتكبة في حق الإنسانية من الأمور التي تزداد إلحاحا يوما بعد يوم .

والعقبة الرئيسية في هذا الاتجاه إنما تكمن في افتراض غير إنساني ولكنه واقعي ، بأن ناميبيا وجنوب إفريقيا ينبعي أن تظلا قدر الوفرة الاقتصادية للديمقراطيات الغربية ، يغفر النظر عن حقيقة أن ذلك يعني تخليد القمع والامتثال لشعبين هذين البلدين . هذا الافتراض الإجرامي هو أساس سياسة "الإرتباط الثنائي" ، وسياسة رئيس الوزراء مارجريت تاتشر والمستشار كول وحكومتيهما إزاء ناميبيا وجنوب إفريقيا .

وما نود الإشارة اليه هنا هو أن سياسات هاتين الحكومتين الغربيتين تجاه ناميبيا وجنوب افريقيا تتسم بقصر النظر الشديد ، لأنها ترتكز على أمل زائف هو أن الفصل العنصري سيستمر إلى الأبد . هذه السياسات تعنى الامتناع المشوب بسوء النية بكل معنى الكلمة ، لأنها لا شئ تستثير غضب الشعب في ناميبيا وجنوب افريقيا ، وهو شعب له ذاكرة ، شعب يملك مستقبل هذين البلدين . من الطبيعي إذنتوقع أننا سنتذكر أولئك الذين لم يعاملونا إلا كوقود لمحركات جشعهم الاقتصادي . ومن المهم أيضاً أن نؤكد أننا نفضل أن يتضافر المجتمع الدولي كله بياخallo في السعي لإيجاد حل عادل ودائم لمشكلة الفصل العنصري واحتلاله غير الشرعي لناميبيا . والطريق المؤدي إلى ذلك هو فرض جراءات الرزمة شاملة على نظام بريتوريا العنصري .

سيقال لنا مرة أخرى أن الجزاءات متلحد بالضرر بنفس الشعب الذي نحاول مساعدته . ولكن الحقيقة هي أنه ما من شيء يضر بنا أكثر من الفصل العنصري واستمراره ، وعدم تنفيذ القرارات ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) . وعلاوة على ذلك فلم يحدث أن حصل شعب على حرية الحقيقة ، ولا حتى الشعب الأمريكي ، دون تضحيات .

وسيقال لنا أيضاً أن الجزاءات متدرأ اقتصاد جنوب افريقيا . والحقيقة هي أن شريان الفصل العنصري الذي يمده بالحياة هو اقتصاده . لذلك فإن اتخاذ إجراء ضد الفصل العنصري لابد حتماً أن يعني إتخاذ إجراء ضد اقتصاده . ونظام بريتوريا العنصري يعلم ذلك ، وهذا هو السبب الذي دفعه إلى أن يعلن أن تأييد الجزاءات جريمة تبلغ حد الخيانة .

غير أن شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا لم يكفا عن المطالبة بفرض الجزاءات الالزامية الشاملة ، وهو ما يدركان تماماً أن ذلك ربما يعني مزيداً من المصاعب . ولكننا نعلم أيضاً أن الجزاءات سوف تزيد من تشتيت قوى الفصل العنصري . وبالنسبة لنا فإن مزيداً من المعاناة سيكون الشمن الضروري للتعجيل بوضع حد لما نتعرض له حق قمع واستغلال . إن من يريدون مساعدتنا حقاً سيلبون نداءنا ويترافقون بمقتضاه .

ونود هنا أن نشكر الأمين العام على الوقت والطاقة والموارد التي ما فتئه يكرسها دون كلل معيها لإنتهاء استعمار ناميبيا . كما نود أن نشكر مجلس الامم المتحدة لнациبيا - وبصفة خاصة رئيسه النشط معاذة السفير دينجي زوني - على جهوده الدؤوبة لحشد التأييد الدولي المتعاظم لصالح كفاح التحرير الذي يخوضه الشعب الناميبي .

نود أيضاً أن نشكر كل البلدان التي قاتلت بصورة فردية أو جماعية باعتماد مجموعات من الجزاءات ضد نظام بريتوريا العنصري . وأملنا الخالو - ومناشدتنا أيضاً ، أن تقوم تلك البلدان على نحو قاطع لا لبس فيه ، بتأييد فرض الجزاءات الالزامية الشاملة في جلسات مجلس الامن هذه ، تحقيقاً لمزيد من الفعالية .

ومع أصدق المشاعر نود أيضاً أن نؤكد مرة أخرى تضامننا المبدئي الشاب مع كفاح الشعب الناميبي الباسل وحركة تحريره الوطني العظيمة ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

الكافح مستمر . والنصر أكيد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) أشكر السيد ميلي على الكلمات

الحقيقة التي وجهها إلى إلس بلدي .

السيد والتزن (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يطيب لي أن أهنئ الممثل الدائم لبلغاريا السفير تسفيتكوف على توليه رئاسة مجلس الامن لشهر نيسان/ابريل . واثني على يقين من أن المجلس ، تحت قيادته النزيهة والقديرة ، سيمتمكن من الاضطلاع بعمالة بزانصاف وفعالية .

يطيب لي أيضاً أن أشيد برئيس مجلس الامن لشهر آذار/مارس ، الممثل الدائم للأرجنتين السفير ديلبيتش الذي تحت قيادته القديرة قام المجلس بعمله خير قيام . إن الولايات المتحدة ترحب بهذه المناقشة بشأن ناميبيا . لقد انقض ما يقرب من عام ونصف العام منذ إجتماع مجلس الامن للنظر في هذه المسألة . وانقضت عشر سنوات تقريباً منذ أصدر هذا المجلس قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي علقنا عليه جميعاً آمالاً كبيرة . في ذلك الحين وملينا إلى مرحلة تخيلنا فيها أن تنفيذ ذلك القرار أصبح في متناول يدنا . وكل ما كان مطلوباً هو توفر الإرادة لدى الجميع لتحقيق ذلك .

والمشكلة التي نناقشها في هذه القاعة تنبع من حقيقة أن جنوب افريقيا لا حق لها في الوجود في ناميبيا ، ولا حق في السيطرة على السياسة الداخلية أو الخارجية لوطن يتطلع شعبه الى الاستقلال ، ولا حق لها في استخدامه قاعدة لانتهاك حدود الدول المجاورة . لقد أوضحت حكومتي مرارا آراءها بشأن هذه المسألة .

وما بربت الولايات المتحدة تعرف على بذل الجهد لتحقيق استقلال ناميبيا بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) . إن إعلان جنوب افريقيا يوم ١ آب/أغسطس ١٩٨٦ موعدا لبدء تنفيذ ذلك القرار - شريطة التوصل قبل هذا الموعد الى اتفاق بشأن انسحاب القوات الكوبية - وفر فرصة حيوية لتحقيق استقلال ناميبيا . لذلك فإننا نأسف أن أنغولا لم تستجب حتى الان لهذه الفرصة . ونحن من جانبنا بأستمرار نكرر التأكيد على استعدادنا لاستئناف المناقشات المضمنة مع لواندا حول كيفية تحقيق تسوية على أساس القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد أخطأنا علما بالمؤشرات الأخيرة التي تفيد بأن الانغوليين أنفسهم يؤمنون بحكمة العودة الى طاولة المفاوضات التي تحقق أملهم الجاد الوحيد في سلم دائم . ويسرنا أن الحكومة الانغولية ، بعد ١٥ عاما من الثنائي أثبتت استعدادها لاستئناف المحادثات حول كيفية التوصل الى تسوية .

وكمسألة عملية ، يجب مراعاة الشواغل الأمنية لكل من أنغولا وجنوب افريقيا بغية التوصل الى تسوية شاملة . فهذه الشواغل قائمة بالفعل ولابد من مواجهتها إذا كنا نريد تحقيق النتائج التي نسعى اليها بموجب القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي مجموعة من الاقتراحات وردت في رسالة مؤرخة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ووجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة ، فإن الإنغوليين أنفسهم قبلوا واقع أن استقلال ناميبيا لا يمكن تحقيقه إلا في سياق انسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

(السيد والترز ، الولايات المتحدة الأمريكية)

وما زالت الولايات المتحدة تعتقد أنه الى أن تتمكن انغولا وجنوب افريقيا من الاتفاق على جدول للانسحاب المرحلي للقوات الكوبية من انغولا المقدون بانسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا ، سيكون من قبيل التمني أن تتوقع من جنوب افريقيا أن تبدأ في تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . والقلق ازاء دور ناميبيا من حيث أمن انغولا وجنوب افريقيا ، كما ذكرت الولايات المتحدة كثيرا في الماضي ، ليس مفهوما مطينا مفروضا من الخارج . فامن ناميبيا يرتبط ارتباطا وثيقا بأمن انغولا وجنوب افريقيا على حد سواء . والامن المتتبادل لهاتين الدولتين ينطوي على وجود عشرات الالاف من القوات الأجنبية في هذه المنطقة .

وهذا الواقع يربط الاحداث الجارية في انغولا بالحالة في ناميبيا . وفي هذا الصدد ، تأمس الولايات المتحدة أشد الاسف لأن السيد كامسترو ، في مؤتمر قمة عدم الانحياز المعقود في هاراري في كانون الاول/ديسمبر الماضي ، حاول أن يربط الاحداث بطارا أوسع . فقد اخترع شكلًا جديدا من الربط لا يمكن أن يرحب به الانغوليون أو الناميبيون عندما أكد أن القوات الكوبية ستبقى في انغولا الى أن يتتسن القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

اننا نود أن نرى نهاية الفصل العنصري الان ، ومنكون في طليعة المجتمع الدولي في موافقته على ذلك عندما تحدث . ولكن بيانات مثل بيان السيد كامسترو تعزز قول جنوب افريقيا بأن القوات الكوبية في انغولا تمثل تهديدا لامنها ، ولهذا تؤكد الطلب العملي بأن تُجلِّي هذه القوات من أجل اقتطاع بريتوريا بمنع الناميبيين الاستقلال المأمول الذي يلتمسونه . وعلاوة على ذلك ، فاننا نتساءل حول ما اذا كانت هاتانا تسعى الى تبرير جديد من أجل القيام بمقامرة عسكرية في أعلى البحار البعيدة لا ترقى لافريقيا ولا للشعب الكوبي .

وقد يصر القول ان المناقشة التي لا نهاية لها بشأن "عدم جواز" ربط الاحداث في ناميبيا وانغولا ، لا طائل منها وينفي الاعتراف بذلك .

ان القرارات الكثيرة للجمعية العامة و مجلس الامن و اعلانات حركة عدم الانحياز المتصلة بناميبيا ثبتت عدم جدواها في تحقيق التنفيذ الصلبي للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما أنها أدانت الرابط على الرغم من اقتراح انفولا المشار اليه أعلاه . وأعلنت أن موابو هي "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي" ، وهو ادعاء يفتده الكثير من الناميبيين ويتعارض مع المبادئ الديمقراطية . وقد انتقدت الولايات المتحدة بالامم على الرغم من أن إفراد بلد معين بالنقد في القرارات يتناهى والعرف المتبع في الأمم المتحدة ويتنافى والرغبة المعلنة للجميع من أجل التوصل إلى حل تفاوضي للمشاكل التي تعاني منها منطقة الجنوب الإفريقي ، وأود أن أشير إلى ممارسة تجد حكومة بلادي أنها كريهة ، ألا وهي تهديد الدول التي تتغفل الابتعاد من المفقة وترفض المشاركة في السباق . وكون هذه الدول تتعرض بعد ذلك إلى ضفوط من نوع أو آخر لأنها تتبع مبادئها ، فامر غير مقبول . وتؤكد حكومة بلادي تأييدها لكل الدول التي تجد نفسها في هذا الموقف .

وبنفس الروح نرفض أي جهود ترمي إلى إضعاف الطابع الشرعي على الكفاح المسلح عن طريق قرارات الأمم المتحدة وعن طريق أي نداءات أو دعم لما يسمى بالكفاح المسلح بوصفه لجوءا خطرا إلى السلاح في منطقة متفجرة .

أود كذلك أن أنتوه بالنداء الموجه من المؤتمر المتعدد الأحزاب في ناميبيا إلى رئيس مجلس الأمن للاشتراك في مداولاتنا بموجب المادة ٢٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . إن طلب التكلم في المجلس من جانب فرد قد يزود بالمعلومات ، بغافر النظر عن انتقامه السياسي ، يتبين الموافقة عليه . ومن المهم لهذا المجلس أن يكون وأن ينظر إليه على أنه قادر على توخي التزاهة من أجل أن يتمكن الجميع من الاعتماد عليه . وهذا أساس للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتعتقد الولايات المتحدة أن من المهم أن تتتوفر لمجلس الأمن فرصة الوصول المباشر إلى كل وجهات النظر بشأن ناميبيا . والطلب المقدم إلى الرئيس وبعف أعضاء المجلس هو طلب منقوص لأنه أرسل باسم أمانة المؤتمر المتعدد الأحزاب ، وهو كيان يتالف مما يسمى بالحكومة المؤقتة

(السيد والترن ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

للوحدة الوطنية . وفي هذه الحالة ، ودون المسار باستماع المجلس لافراد آخرين ، ترى الولايات المتحدة أن المجلس ليس مضطرا لأن ينظر بعين الموافقة في طلب المؤتمر المتعدد الأحزاب للتتكلم أمامنا . ولو لا الخطأ الإجرائية لهذا الطلب لامكن للولايات المتحدة أن توافق بالنظر فيه بعين القبول .

ان آراء الولايات المتحدة بشأن الجزاءات الالزامية ضد جنوب افريقيا سواء في اطار الفصل العنصري أو في ناميبيا آراء معروفة تماما . فما زلنا نعارض معارضة تامة لنفس الاسباب التي أوضناها من قبل تفصيلا ، ومؤخرا في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٧ اثناء مناقشة مجلس الأمن بشأن فرض الجزاءات الالزامية المحددة . وترى الولايات المتحدة أن كل دولة عضو ينبغي أن تكون حرة في أن تسن أو أن تغير السياسات التي ترى أنها الانسب ، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالجزاءات نظرا لأننا نستهدف تحقيق هدفنا المشترك وهو تحقيق استقلال ناميبيا بأسرع ما يمكن وبطريقة ملموسة . وفي هذا المدد ، طبقت الولايات المتحدة كامل الجزاءات التي سنتها الكونغرس في العام الماضي ، ليس على جنوب افريقيا فحسب وإنما أيضا فيما يتعلق بناميبيا . ومع ذلك فإننا ما زلنا مقتتنعين بأن الجزاءات الالزامية التي يفرضها هذا المجلس سوف تحد بشدة من مبادرة أمم ، مثل الولايات المتحدة ، تسعى إلى حمل جنوب افريقيا على تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . ان الجزاءات الالزامية مستعدة وتحبط تحقيق هذا الهدف . وترفع الولايات المتحدة حق الآخرين في هذا المجلس في أن يقرروا لنا ما هو أفضل سبيل يمكن أن نتّبع به في تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا .

وما من بلد يعمل بجد أكثر من بلدي من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . وسنواصل السعي من أجل تحقيق هذه الفاية ، ولن نقبل بأن تقيد أيدينا في هذه المحاولة . هناك في الواقع الحال عنان في المجتمع الدولي تجد مملحة في كفالة استمرار مشكلة ناميبيا ، وكذلك استمرار الصراع الماساوي الدائر في انغولا . وهناك آخرون ، مثل الولايات المتحدة ، يسعون إلى إيجاد حل ملموس سريع للمشكلة على أساس شروط يقبلها المجتمع الدولي بأسره والأطراف المعنية وأهم من ذلك كله ، الشعب الناميبي نفسه .

(السيد والترز ، الولايات المتحدة الأمريكية)

ولهذا ، قبل أن أختتم ، أود أن أعرب عن امتنان بلادي وتقديرها للأمين العام على جهوده الدؤوبة فيما يتصل باستقلال ناميبيا . ونؤيد هذه الجهدات تأييداً تاماً ، كما أنتنا نتحث كل الدول المعنية الأخرى على تأييدها . فالمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام تظل عنصراً أساسياً في السعي من أجل تحقيق استقلال ناميبيا بطريقة سلمية سريعة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى .

المتكلم التالي هو ممثل الجمهورية العربية الليبية . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والأدلة ببيانه .

السيد الزروق (الجمهورية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في مستهل بياني أن أتوجه لكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر . إن وفدي على ثقة تامة بأن حنكتكم السياسية وخبرتكم الواسعة كفيلتان بحمل مداولات هذا المجلس ناجحة ومثمرة . وإن وفدي لعلى ثقة أيضاً بأن بلدكم الصديق الذي ينامير حركات التحرر العالمية هو خير مثال لمناصرة شعب ناميبيا المقهود بقيادة حركة سوابو ممثله الشرعي الوحيد .

ولا يغوتني بهذه المناسبة أيضاً أن أعبر عن التقدير والتحية لسلفكم في رئاسة هذا المجلس ، وهو معادة السيد مارسيلو ديلبييتش ممثل الأرجنتين الصديقة ، الذي أدار أعمال مجلسنا بطريقة ممتازة خلال الشهر المنصرم .

لقد آن الاوان في ظل الظروف الراهنة التي يعاني منها الشعب الناميبي الشقيق ، أن يراعي هذا المجلس المؤقت شواغل الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بغية التوصل إلى حل نهائى ودائم . وبشكل آخر ، في مواجهة جميع الأدلة التي تشير إلى تردى الحالة في الأقليم وفي منطقة الجنوب الإفريقي بمعرفة عامة ، وفي ضوء موقفه موقف المجتمع الدولي بشأن المعالة ، نتساءل ما الذي يمكن للمجلس أن يقوم به تفاديا لمزيد من إراقة الدماء وتحقيقا لاستقلال ناميبيا ؟

قبل تسعه أعوام اتفق مجلس الأمن على إطار لاستقلال ناميبيا متفاوض عليه من كافة الأطراف ، ورد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد جاءت في هذا الإطار كل الوسائل التي تمكّن شعب ناميبيا من نيل استقلاله عن طريق انتخابات حرة نزيهة تجرى تحت إشراف الأمم المتحدة . ولا ثهرف بأي مسوغات حال البعض دون تنفيذ هذا الاجتماع الدولي حتى اليوم .

إن العرض الأمين والمريح الذي يرد في تقرير الأمين العام ، الوارد في الوثيقة (S/18767) الصادر في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٧ ، يدفعنا إلى الاعراب عن تقديرنا وأمانتنا للعين العام ، ولا سيما لتلك النتائج التي لا لبس فيها والتي تمهد لمناقشة الموضوع قيد البحث .

إن وفدي يدين بشدة "مبدأ الربط" بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، حيث أن هذا الأمر يعد دخيلا على الإجماع الوارد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ويعتبر نوعا من الشروط لا يقبله المجتمع الدولي بأسره .

إن مسألة ناميبيا تتطلّب مسؤولية سياسية وأدبية تقع على عاتق مجلس الأمن الذي يتعين عليه البدء في اتخاذ إجراءات حاسمة تكفل استقلال شعب الأقليم دون مزيد من الإبطاء ، ودون أية شروط مسبقة .

لقد أوضح مجلس الأمن المتحدة لناميبيا بالتفصيل مدى الاستقلال والنهب لثروات ناميبيا على يد شبكة من الشركات عبر الوطنية أهمها كثيرا في موقف بريتوريا العنصري المتسلط إزاء قضية استقلال ناميبيا مما يعني كسبها لمزيد من الوقت

والمواطنة حتى تُفرغ الإقليم من موارده الطبيعية وتتركه مثل العظمة التي لا تحمل لحها . ولعله من دواعي الاستشارة أن عدداً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وبعضاً منها على وجه الخصوص يتمتع بالعضوية الدائمة في هذا المجلس ويتحمل مسؤوليات خامة لحفظ الأمن والسلم الدوليين بموجب الميثاق ، يعد من بين كبار المستفيدين من النهب والاستغلال الوحشي المكثف للإقليم عن طريق الشركات عبر الوطنية الخاصة للسلطة القانونية لتلك البلدان .

لقد تبين لنا من ملف مندوب بريتوريا أمام هذا المجلس أنه لا شيء قد تغير في سياسة بريتوريا المخادعة والمستخففة ببارادة المجتمع الدولي بفضل دعم مجموعة من أصدقائها الغربيين ، وهذا المنصب يذكرنا بشبيهه وشقيقه موظل الكيان الثاني العنصري الصهيوني في فلسطين المحتلة الذي يحظى بعدم ورعاية نفر الأصدقاء الغربيين ، والذي بالرغم من نفيه وأكاذيبه المتكررة بعدم وجود تعاون بينه وبين شقيقه في بريتوريا ، إلا أن التقرير المقدم من الخارجية الأمريكية في أوائل هذا الشهر إلى الكونغرس الأمريكي يفضح هذا الادعاء ويكتبه حيث يبين أن التعاون في المجال العسكري وهو على أساس حكومي قد وصل إلى ما بين ٤٠٠ و ٨٠٠ مليون دولار خلال عام ١٩٨٦ فقط تمثل إجمالي قيمة صادرات الكيان الصهيوني إلى نظام الفصل العنصري في بريتوريا .

ليس أمام مجلسنا إلا وسيلة ملمية واحدة لحصول ناميبيا على استقلالها وهي قيام المجتمع الدولي بفرض مزيد من الضغوط والعقوبات الإلزامية الشاملة ضد نظام الفصل العنصري لإرغامه على منح شعب ناميبيا استقلاله وحقه في تقرير مصيره وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لوضع حد لمعاناة شعب ناميبيا واعتداءات بريتوريا الوحشية على دول خط المواجهة المجاورة .

وفي الختام - أقول - سيبعين لإفريقيا بعد قليل من هم أصدقاؤها الحقيقيون ومن هم أعداؤها الحقيقيون الذين يتربصون بجريتها ويعرقلون نموها ويحاولون من جديد إعادة انتصارها والتدخل في هؤولها الداخلية بفضل حفنة من العملاء تم تنصيبهم على شعوبهم بحراب القوى الأمريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الجماهيرية العربية

الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : الرفيق الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم منصب رشامة مجلس الأمن الرفيع لشهر تيسمان/ابريل . والوفد السوفيتي على ثقة من أن خبرتكم السياسية والdiplomatic الممتدة الوجوة سوف تتبع لكم القيام بواجباتكم كرئيس بشكل فعال . أود أيضًا ان أحيي ملفكم الممثل الدائم للأرجنتين السفير ديلبيتش الذي أدى مهام رشامة مجلس الأمن بنجاح خلال شهر آذار/مارس .

في سنة ١٩٨٦ - التي أعلنتها الأمم المتحدة سنة دولية للسلام - عقد محفلان دوليان كبيران تحت رعاية الأمم المتحدة هما المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفضوري لناميبيا المعقود في فيينا ، والمؤتمر العالمي العربي بفرض جراءات إلزامية على جنوب أفريقيا المعقود في باريس . كما كانت مسألة استقلال ناميبيا موضوع درامة دقيقة في الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة والدورة العادية الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأيضا في المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، وفي دورة منظمة الوحدة الأفريقية .

كل هذه المحافل طالبت مجلس الامن بال الحاج بأن يستعمل على سبيل الاستعمال سلطاته الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأن يتخذ إجراء حاسماً لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن وغيره من مقررات الأمم المتحدة المتعلقة باستقلال ناميبيا . كما طالبت مجلس الامن في ضوء التهديد الخطير الذي يفرره النظام العنصري على السلم والأمن الدوليين بفرض الجزاءات الالزامية الشاملة المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق .

ولسوء الطالع ، وعلى الرغم من تلك الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لم تجلب سنة 1987 السلم والاستقلال لشعب ناميبيا الذي طالت معاناته . ولا يزال ذلك الشعب باقيا في القبضة الاستعمارية لجنوب افريقيا العنصرية . ومع ذلك ينتظر مجلس الأمن الان مرة أخرى في مسألة الحالة في ناميبيا .

وقد انعقد اجماع الفالبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي بأن يرتكبوا أن أي قرار يتعلق بالمسألة الناميبيّة لا يحتمل مزيداً من التأخير . ويتعين على مجلس الأمن في نهاية المطاف أن يستثمر المسؤوليات المناطة به كما يتعين عليه أن يتخد تدابير فعالة لضمان تنفيذ جنوب إفريقيا لكل مقررات الأمم المتحدة بما في ذلك مقررات المجلس فيما يتعلق بـناميبيا . لقد حان الوقت منذ أمد طويلاً لأن نزيل من ضمير البشرية تلك الوسعة المنحرفة لا وهي الرغبة الدائمة والعنيدة من جانب عنصريي جنوب إفريقيا لمنع الشعب الناميبي حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الحقيقيين .

وتعتبر مسألة التحرير الفوري لشامبيه من الطفيان العنصري واحدة من أكثر المسائل الأساسية والملحة التي تواجه المجتمع الدولي بأسره وبخاصة الأمم المتحدة ومجلس الأمن . ومع ذلك ، لم يتمكن المجلس حتى الان ، بسبب مواقف بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وهم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، من اتخاذ وتطبيق تدابير قعالة وملزمة ضد نظام بريتوريا العنصري بموجب الفصل السابع من الميثاق بغيره ضمان تنفيذ قرارات المجلس بشأن شامبيه . وعجز المجلس عن اتخاذ القرار اللازم

(السيد بيل ونفود ، اندـاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

بسبب هذه الاعمال التعميقية يساعد عنصري جنوب افريقيا على إبقاء ناميبيا تحت سلطتهم الاستعمارية . ان قوة نظام جنوب افريقيا العنصري لا تكمن داخله في حد ذاته . ففي جنوب افريقيا تهتز الارض تحت أقدام العنصريين . ولئن يوم العنصريين تحدي الامم المتحدة والمجتمع العالمي علينا إلا لأنهم يشعرون بأن الدعم السياسي والمادي الملموس للولايات المتحدة والمملكة المتحدة يشد من أزرهم . واليوم تواصل بريطوريا بكل المقاييس الاعتماد على دعم حلفائها .

وتحت مظلة هذا الدعم بالذات أرسل عنصريو بريطوريا جيشا قوامه ١٠٠ ٠٠٠ رجل في محاولة لسحق مقاومة الشعب الناميبي للمحتلين . وتحت نفس تلك المظلة ، مظلة حسن النوايا تخطي نظام جنوب افريقيا الحظر الذي فرضته الامم المتحدة على الأسلحة وهو يتلقى أسلحة حديثة ولا يزال يستفيد من الائتمانات من عدد من البلدان الغربية في مصارفها التي تساعد في الحفاظ على نظام الهيمنة الاستعمارية في ناميبيا . وأخيرا وتحت نفس مظلة الدعم هذه تواصل بريطوريا في ناميبيا التي تحتلها تدعيم الجيش القليحي المزعوم والحكومة المؤقتة العميلة .

إن هذه السياسة الخارجية التي تنتهجها بعث البلدان الغربية [إذاء جنوب افريقيا لم تُحكم القبضة على ناميبيا فحسب بل أنها أدت إلى زيادة زعزعة استقرار الحالة في أنحاء الجنوب الافريقي والى تعزيز العدوan من جانب نظام جنوب افريقيا . فذلك النظام يقوم بأعمال العدوan المباشر والتخييب من أقليم ناميبيا ضد أنفسه . كما يقوم بأعمال العدوan ضد موزامبيق ودول افريقيا مستقلة أخرى . والواقع أن تلك الدول ضحية لحرب غير معلنة يشنها ضدها عنصريو بريطوريا ومرتزقتهم وهذا كله يخلق تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

وفي حين تدين الولايات المتحدة وبعث من حلقاتها بعض الاعمال التي تقوم بها بريطوريا إدانة بالاقوال فإنها في الحقيقة تكلا العنصريين برعايتها مما يعوق تنفيذ التدابير الدولية الحاسمة ضد نظام جنوب افريقيا وهي في الواقع الامر تشجع ذلك النظام على توسيع نطاق أعماله العنيفة داخل البلد للحفاظ على النظام الاستعماري في ناميبيا ولتعزيز سياسة ارهاب الدولة التي تنتهجها جنوب افريقيا .

إن البيانات اللذين أدلّ بهمااليوم أمام مجلس الأمن ممثلاً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد خيباً إعمال على نحو بالغ . فقد أكدّا من جديد الافتقار إلى أي تحولات حقيقة في مواقف حكومتي هاتين الدولتين اللتين تعوقان حتى الان ممارسة مجلس الأمن الناجعة لمسؤولياته وواجباته فيما يتعلق بناميبيا . ولا تكفي الادانة اللغوية لنظام جنوب افريقيا . فالعبارات لا تعني الكثير ما لم تقترب بالاعمال الملموسة ، ولا معنى للعبارات اذا كانت الافعال تناقضها تناقضاً مارحاً . ولقد ظلت مسألة الجزاءات الالزامية لوقت طويل حتى الان على المحك بالنسبة للموقف الحقيقى لدولة أو أخرى من أعضاء الامم المتحدة ازاء النظام العنصري في جنوب افريقيا .

وحاول ممثل الولايات المتحدة بطريقة مطمنة أن يقحم مسألة العلاقات الانغولية الكوبية على مناقشة المسألة الناميبية . ومن الواقع أن الهدف من ذلك كان صرف الانتباه عن الموقف غير المستساغ للولايات المتحدة نفسها فيما يتعلق بنظام جنوب افريقيا العنصري . إن الرابط الشهير لمسألة ناميبيا بالتدابير الدفاعية التي اتخذتها انغولا قد رفضته الامم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن والمجتمع الدولي . وهذا الرابط كما أكد العديد من المتكلمين السابقين في قاعة مجلس الأمن لا يمكن إلا أن ينظر إليه بوصفه موقفاً سخيفاً من جانب عنصري بريطانيا وحلفائهم الغربيين . إنه يبين رغبتهم في حقيقة الامر في الحيلولة دون تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) وفرض حل استعماري جديد مختلف للمشكلة الناميبية ومشاكل الجنوب الافريقي الأخرى . واندی على يقين بأنه لو لم يشر هذا الرابط الممطعن لانتهت اعداد أخرى للوقوف ضد تطبيق جزاءات الزامية على جنوب افريقيا .

ان المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي الذي حدد الاتجاهات الامامية للسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي قد شدد تشديدا خاما على العناصر الامامية الازمة لتحسين الحالة الدولية . وقد اوضح ان من بين هذه العناصر الاحترام الدولي غير المشروط للحق السيادي لكل شعب في ان يختار شكل تنميته والتسوية السياسية العادلة لازمات الدولية والمنازعاتاقليمية والقضاء التام على جريمة الابادة الجماعية ونظام الفصل العنصري وكل اشكال التعبير العرقي او القومي او الدينى .

ان الاتحاد السوفيتي قد اكد في مناسبات عديدة في بياناته انه يرى ان تأييد كفاح جميع الشعوب ضد الاستعمار والعنصرية يعتبر واجبا دوليا . ذلك ان التضامن مع الشعوب المكافحة جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى وضع نظام للأمن الشامل يرتكن إليه . ولا يمكن التغلب على حالات الصراع والكثير من بؤر الاضطراب على كوكبنا ، ومنها الجنوب الافريقي ، وتحقيق الاستقرار الا على اساس الاحترام غير المشروط لحق كل شعب في الحرية والاستقلال .

ان الاتحاد السوفيتي يؤيد الحل السياسي الفوري لمشكلة ناميبيا والتنديد العاجل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره من القرارات الامامية الصادرة عن المجلس والجمعية العامة في هذا الصدد . ونحن على استعداد لأن نساهم في تحقيق هذا الهدف . وعلاوة على ذلك ، فإن الاتحاد السوفيتي يؤمن بضرورة تمكين شعب ناميبيا من تمهيله لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال بسرعة على اساس الحفاظ على وحدة ناميبيا وسلامتهااقليمية ، بما في ذلك خليج والغين والجزر القريبة من الساحل ، وعلى الرغم من اعمال القمع الوحشية ومتاورات الاستعمار الجديد التي يقوم بها العنصريون في جنوب افريقيا فان الكفاح من اجل التحرير في جنوب افريقيا وناميبيا ما زال يتزايد . لقد ذكر امين الشؤون الخارجية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، شيو - بن غوريون ، عندما تكلم في مجلس الامن ، وكذلك ممثلو الدول الافريقية وغيرها قد تكلموا ببلاغة عن تهميم شعب ناميبيا وغيره من شعوب افريقيا على

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

تحقيق الحرية الحقيقة والاستقلال الحقيقي لناميبيا ولا يخامرنا ادنى شك في ان هذا الهدف سيتحقق على الرغم من المناورات التي يلجأ اليها العنصريون في بريتوريا ومن يؤيدهم .

اننا نكرر ان الشعب السوفيaticي يتعاطف تماماً كاملاً مع الشعب الناميبي الذي يخوض كفاحاً بطولياً من اجل التحرير والاستقلال بقيادة ممثله الشرعي الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وسيواصل الاتحاد السوفيaticي تقديم كامل الدعم للكفاح العادل الذي يخوضه شعب ناميبيا وفقاً للقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

ويؤيد الاتحاد السوفيaticي تأييده فعالاً البلدان الافريقية والمجتمع الدولي برلمته الذي يؤيد بالاجماع تطبيق جزاءات الزامية شاملة على العنصريين في بريتوريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وفي هذه المرحلة فان ذلك هو السبيل الوحيد المفضي إلى تسوية مشكلة ناميبيا . وسيموت وقد الاتحاد السوفيaticي لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل الاتحاد السوفيaticي

على كلماته الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل تشيكوسلوفاكيا . ادعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد سizar (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيد الرئيس ،

اسمحوا لي بادئ ذي بدء ان اعرب لكم عن تهاني لدولتكم منصب رئيس مجلس الامن لشهر نيسان/ابريل . ان مهارتكم المهنية واحساسكم بالموضوعية والمسؤولية لهما ضمان لنجاح اعمال هذه الهيئة الهامة بشكل خاص ويسريني ان اعرب عن ارتياحي ، في هذه المناسبة ، اذ ارى ممثل جمهورية بلغاريا الشعبية ، التي يرتبط معها بلدي بوشائج الاخاء والتعاون الاشتراكي ، يترأس مجلس الامن .

او اد ايها ان اغتنم هذه الفرصة لكي اعرب عن تقديرنا للسفير مارسيل ديلبيشن ، الممثل الدائم للارجنتين الذي اطلع بمسؤوليات رئيس مجلس الامن في آذار/مارس . وفي

الوقت نفسه اود ان اشكر اعضاء مجلس الامن على اتاحتهم الفرصة لوفدي للادلاء ببيان بشأن المسألة قيد البحث .

ان مسألة ناميبيا التي ناقشها اليوم في مجلس الامن تعتبر احدى المهام الرئيسية والمعاجلة التي يطلب إلى الامم المتحدة النظر فيها في كفاحها ضد سياسة العدوان والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والقتل العنصري على كوكبنا . انتنا ما فتننا تعالج الحالة في افريقيا الجنوبية الغربية منذ ٤٠ سنة تقريبا . وطيلة هذه الفترة بذل المجتمع الدولي وبخاصة الامم المتحدة جهودا كبيرة من اجل انتهاء السيطرة الاستعمارية التي يفرضها نظام بريطانيا العظمى على ناميبيا ومن اجل ضمان المصالح المشروعة للشعب الناميبي فضلا عن حقه غير القابل للتصرف في تحرير المصير والحرية والاستقلال الوطني .

وعلى الرغم من ذلك ما فتئت ناميبيا ضحية اعمال القمع الاستعمارية . وذكر رئيس سوايو السيد سام نيجوما خلال زيارته الاخيرة لتشيكوسلوفاكيا ، في جملة امور ، ان الحالة السياسية والعسكرية في ناميبيا والمناطق المجاورة خطيرة جدا . ويرجع ذلك إلى تزايد اعمال القمع التي يقترفها نظام الاقليه البيضاء العنصرية في جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا وجنوب افريقيا . ويوجد للعنزيين ما يزيد على مائة ألف جندي استعماري في ناميبيا يعملون على ذبح شعب ناميبيا كل يوم ويعرفون حياته للخطر ويحتلون بلاده . ويعتمد النظام العنصري اكثر فاكثر على المرتزقة الاجانب ، ذلك لأن جنوده اصبح لا يغول عليهم وقد ترتبت روحهم المعبوية . وحاول العنصريون ايها ممارسة الضبط على السكان السود لحملهم على الخدمة في القوات المسلحة .

وهناك برهان كاف على ذلك . وهذا دليل على مدى ما يعانبه شعب ناميبيا من السياسة الاستعمارية بابشع مورها . وفي الوقت ذاته اصبحت ناميبيا رمزا لبطولة امة تواقة إلى الحرية . فاشترى قطاعات واسعة من السكان في مظاهرات ضد نظام الاحتلال اخذ في التزايد ، وعمليات القتال التي يقوم بها الناميبيون تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية اصبحت نشطة . وما من شيء يمكن ان يكتفي به ذلك ، على الرغم من تكثيف عدوان النظام وزيادة اعمال القمع التي يرتكبها .

ان كفاح التحرير الوطني الذي يخوضه شعب ناميبيا باستخدامه شتى الوسائل له، بما فيها الكفاح المسلح هو كفاح عادل مشروع ومن ثم فهو جدير بتأييد الأمم المتحدة التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن التعجيل بتنيل ناميبيا للاستقلال . كما ان سياسة الكرامة والممارسات الوحشية التي ينتهجهها نظام الفعل العنصري وزيادة عدوان عنصري بريطانيا ضد البلدان المجاورة ذات السيادة هي المصدر الرئيسي لزيادة التوتر في المنطقة ، وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وتجاوز الحدود الأقليمية .

ومن الامور البالغة الخطورة امساء نظام جنوب افريقيا استعمال اقليم ناميبيا كقاعدة لشن الاعمال العدوانية ضد الدول الافريقية المحتلة المجاورة . كيف يمكن لبريتوريا ان تتحدى بوقاحة سلطة الامم المتحدة ؟ وكيف تجر على ان تتتجاهل آراء الفالبية العظيم من الجنس البشري ؟

ان الرد بسيط للغاية : انها لا تزال تشعر بالحرية في ان تفعل ما تشاء بفضل المصالح الجمة للشركات عبر الوطنية في شروات ناميبيا ، وبفضل المصالح الاستراتيجية والمأرب العالمية للامبرialisية التي تتفق مع مصالح حكام جنوب افريقيا . وبومها ان تفعل ذلك عن طريق التحايل المتعمد من جانب بعض الدول الاعضاء في الامم المتحدة حول حظر توريد الاملاحة الذي فرضه مجلس الامن ضد جنوب افريقيا . ولهذا ، تستمر مأساة الشعب الناميبي . وهذه هي ايضا الاسباب التي تجعل مجلس الامن عاجزا عن تعزيز جهود إنهاء الاستعمار فيما يتعلق بالشعب الناميبي والمجتمع الدولي بجزاءات فعالة وفقا لميثاق الامم المتحدة . ويتبين ان يؤدي الدروس المستقى من هذه السنوات العشرين الذي يتمثل في رفع الجزاءات الى تغيير أساس في موقف أولئك الذين هم على استعداد لفرض الجزاءات في حالة كوبا ونيكاراغوا في غضون ساعات قلائل ، ولكنهم في حالة بريتوريا يلتزمون بنفاق واضح كل الاعذار لجعل هذه الجزاءات غير ممكنة ، او على الاقل لتقليلها الى الحد الادنى .

تقطع الامم المتحدة ، ومجلس الامن في المقام الاول ، بمسؤولية مباشرة عن ضمان تنفيذ القرارات المتعلقة بناميبيا خلا عن التوصل الى حل عادل لمسألة ناميبيا في اقرب وقت ممكن . ونحن نؤيد بقوة المطلب العادل للمجتمع الدولي بأن يعتمد مجلس الامن جزاءات الزامية شاملة ضد نظام جنوب افريقيا وفقا للفعل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ويدين وفدى من حيث المبدأ سياسة "الربط" و "الارتباط البناء" مع نظام بريتوريا ، تلك السياسات التي تشجع في الواقع العنصريين على ارتكاب العنف والإرهاب ضد السكان الافريقيين في جنوب افريقيا وناميبيا ، وتعيد العداون ضد دول خط

(السيد مizar ، تشيكوسلوفاكيا)

المواجهة ، والوقوف بعند حد استقلال ناميبيا ، واهم من كل ذلك ، إحباط القرارات والمقررات التي تتخذها الأمم المتحدة والمتعلقة بناميبيا .

ونعرب عن تأييدنا الكامل للقضاء التام والنهائي على الاستعمار والعنصرية بكل مظاهرهما وأشكالهما . ولهذا ، فإننا نتّخذ موقفاً حازماً في صالح الممارسة غير المشروطة ودون تأخير ، لحق الشعب الناميبي غير القابل للتصرف في تحرير المصير والاستقلال الوطني في ناميبيا المستقلة الموحدة في ظل السلامة الاقليمية ، بما في ذلك خليج والفيه والجزر الساحلية ، والانسحاب الفوري والتام لكل القوات والمؤسسات التي تتولى الادارة والتتابعة لجنوب افريقيا ، من أراضي ناميبيا . وإننا نعلن عن كامل دعمنا للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) يومها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

وفي الختام ، أود أن أؤكد مرة أخرى أن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية سوف توافق الاشتراك بنشاط في كل الخطوات الفعالة التي تتخذها الأمم المتحدة من أجل تحقيق استقلال ناميبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد ماكسيموف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : السيد الرئيس ، أود أولاً وقبل كل شيء ان اهنكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر نيسان / ابريل . ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يشعر بالارتياح البالغ لرؤيتك مثل بلد اشتراكي شقيق يؤدي هذه المهمة اثناء مناقشة مسألة بالغة الأهمية مثل الحالة في ناميبيا . لقد اتخذ بلدكم دوماً موقفاً ملبياً ومبنياً الى جانب النضال من أجل تحرير مصير الشعوب ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري . ونحن على يقين من انه بفضل تجربتكم الدبلوماسية وخبرتكم فان أعمال مجلس الامن سوف تتوج بالنجاح في ظل قيادتكم .

في التضليل من أجل القضاء الكامل والماجي والنهائي على ظواهر الاستعمار على كوكبنا تشكل مسألة حصول ناميبيا الغوري على الاستقلال ، والتحرر من احتلال النظام العنصري لجنوب افريقيا ، دون شك ، مطلباً ملحاً يقتضي حالاً عاجلاً . وان المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا وكذلك بالنسبة لإقرار الحق لسكانها الأصليين ، الذين يعانون منذ عشرات السنوات حتى الان من نير الاستعمار الاجنبي والعنصري ، تتلزم المجتمع الدولي بأن يتتخذ التدابير اللازمة لحماية مصالح الشعب الناميبي ولضمان حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ، والحرية والاستقلال الوطني . وان الضرورة الملحة لايجاد تسوية ملموسة عادلة للمشكلة الناميبيية يملأها ايضاً التطلع المستمر من جانب كل القوى الحية للسلم في العالم لتنقية الجو الدولي بصفة عامة .

وان السبيل والوسائل الحقيقة لضمان تسوية للمشكلة الناميبيية قد حدثت بصورة مفصلة وكاملة منذ وقت طويل وأكّدت أكثر من مرة في قرارات أصدرتها الأمم المتحدة بشأن جميع جوانب هذه المسألة . وتم التسليم بها عالمياً . وهذه القرارات ، وفي المقام الأول قراراً مجلس الأمن رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) و٤٣٥ (١٩٧٨) ، قد وضعت الدعائم السياسية لحل عادل للمشكلة ولضمان انتقال ناميبيا إلى الاستقلال والتنمية الذاتية . ولكن للأسف فإن القرارين اللذين أشرت إليهما لم يطبقاً للأمم لأن النظام العنصري في جنوب افريقيا لا يزال يتجاهل بوقاحة مشينة المجتمع الدولي التي أعلنها صراحة .

وكما نعرف فإن المستعمرين في جنوب افريقيا ، بالإضافة إلى محاولاتهم المتواصلة للحفاظ على وجودهم غير المشروع في ناميبيا ، يبذلون جهوداً أخرى ترمي إلى العمل على استمرار استعباد شعبها . وعنصريو بريتوريا ، من أجل أن يحققوا أهدافهم يواصلون إشاعة الإرهاب المكثف والعنف ضد السكان المحليين ويزيدون من الامكانيات العسكرية بسرعة لقوى الاحتلال في ناميبيا عن طريق تجنييد المرتزقة الإنجانب وفرض التجنييد الالزامي على الناميبيين .

(السيد مكسيموف ، جمهورية
بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وهم يعمدون إلى تنفيذ مناورات خداعية بإقامة ما يسمى بنظام الحكم الذاتي في الإقليم المحتل . إن دأب نظام جنوب افريقيا على استخدام إقليم ناميبيا رأس جسر لارتكاب العدوانسلح والأعمال التخريبية ضد البلدان الافريقية المستقلة المجاورة أصبح يكتسي طابعا خطيرا للغاية . والسياسة البغيضة التي يتبعها نظام الفعل العنصري في بريتوريا وعدوانه المتزايد هما المصدر الرئيسي الذي تتولد عنه في الجنوب الافريقي بؤرة توثر خطيرة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في القارة الافريقية وخارجها .

ومن المعروف منذ وقت بعيد أن العنصريين في جنوب افريقيا لم يكن باستطاعتهم التصرف بمثل هذا الاسلوب الاستفزازي لولا الدعم المباشر وغير المباشر الاقتصادي والعسكري والسياسي وغيره الذي تقدمه لهم بعض الدول الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية . وعلاوة على ذلك ، فتبذريرا لهذا التحالف المشين ما فتن أطرافه يلجمون إلى تشويه طبيعة القضية الناميبية بكل الوسائل ، ويحاولون ربط حلها العادل بمسائل أخرى غير ذات صلة . وهذا ما حاوله اليوم دون أي مساند مثل الولايات المتحدة ، ولم يوفق فيه . وفي الوقت ذاته هناك ضغوط علنية تمارس ضد البلدان الافريقية لتعقيد الحالة في الجنوب الافريقي ، وإخراج المسألة الناميبية من إطار الأمم المتحدة ، وحلها في إطار الاستعمار الجديد .

وترى جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية أنه لمواجهة مثل هذه المناورات والخدع التي تحوكها قوى العنصرية والرجعية الدولية التي تشكل خطرا شديدا على مصير ناميبيا والدول الافريقية المستقلة لا بد من ممارسة ضغط مستمر ومتعاظم على جنوب افريقيا وحملتها لإجبارهم على تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بناميبيا ، واحترام مشيئة أغلبية دول العالم .

وجمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية تندد بحزم وشبات بأن يمارس الشعب الناميبي فورا ودون شروط حقه غير القابل للتجاهل في تقرير المصير والاستقلال الوطني على ترابه الوطني الموحد بما في ذلك خليج والفيض والجزر المشاطئة ،

(السيد مكسيموف ، جمهورية
بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وبالانسحاب الغوري والكامل لكل قوات حكومة جنوب افريقيا من الإقليم ، كما تؤيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي تعترف بها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بوصفها الممثل الوحيد وال حقيقي والاصيل للشعب الناميبي .

ولقد آن الاوان منذ وقت طويل لأن يقوم مجلس الامن باستخدام ملاحياته كاملة لتمكين ناميبيا من الحصول على استقلالها الحقيقي . كما تضم جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية صوتها إلى صوت المجتمع الدولي في مطالبته الملحة والمتعاظمة بأن يقوم مجلس الامن بفرض جزاءات إلزامية شاملة على نظام جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل جمهورية بييلوروسيا

الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي تفضل بتوجيهها إليّ .
المتكلم التالي ممثل أوغندا . وادعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس ،
والإدلاء ببيانه .

السيد كيبدي (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيد الرئيس ،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة الحارة على توليكم مهام رئاسة مجلس الامن لشهر نيسان/ابريل . إن مهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم الشريرة خير ضمان لنا بأنكم ستفلطعون بنجاح بالمهام الجسام الموكولة إليكم . كما أن التزامكم الشخصي وموقف بلادكم إيمبدي المعروف فيما يخه كفاح التحرر في الجنوب الافريقي ، يجعل مناقشة هذا البند في ظل رئاستكم أمراً مناسباً تماماً .

يطيب لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة في محلها بسلفكم السفير ديلبيتش ممثل الأرجنتين ، الذي وفر للمجلس قيادة ملهمة في شهر آذار/مارس .
وعن طريقكم ، سيد الرئيس ، أود أن أعرب عن تقديرني لاعضاء المجلس لسماحتهم
لي بالاشراك في هذه المناقشة .

يجتمع المجلس مرة أخرى للنظر في مسألة ناميبيا في ضوء رفع نظام جنوب افريقيا العنصري ، في إصرار وتعنت ، تنفيذ قرارات مجلس الامن العديدة ، وتجاهله واحتقاره لأوامر المجلس وتوجيهاته . إن جرم جنوب افريقيا في هذا الصدد لا يختلف

عليه إثنان . ومن هنا تكون مهمة المجلس هي النظر في اتخاذ أي تدبير ملائم بمقتضى الميثاق لمواجهة تحدي جنوب افريقيا العنصرية لسلطة مجلس الامن وانتهاكاتها الخطيرة المستمرة لاحكام الميثاق .

مر قرن من الزمان منذ عقد مؤتمر برلين الشهير في تمام ١٨٨٤ ، عندما اجتمعت الدول الامبرالية في ذلك الحين لتقسيم افريقيا فيما بينها . في تلك الفترة تمكّن العديد من بلداننا ، بمساعدة الامم المتحدة ، من التخلص من نير الاستعمار واستعادة كرامتها الإنسانية وشقّلت مكانها اللائق في مجتمع الامم .

اما بالنسبة للناميبيين فقد مر عليهم قرن تعرضوا فيه لكل صنوف الظلم والقهر : أولا تحت وطأة الاستعمار الالماني ثم تحت نير الانظمة العنصرية الشريرة في جنوب افريقيا . وفي وقت يُنظر فيه إلى الاستعمار على أنه مفهوم باي حتى من قبل مناصريه الأصليين ، فإن النظام العنصري لم يترك سبيلا إلا طرقه لإحباط بروغ ناميبيا كبلد حر مستقل .

هذه الحقيقة تشير الجزء لأن ناميبيا كانت ولا تزال بالنسبة للأمم المتحدة مسؤولة فريدة وأمانة مقدسة . إلا أن تاريخ ناميبيا لسوء الطالع تاريخ طويل يشهد على خيانة الأمانة وعجز الدول القوية في المجتمع الدولي عن التصرف بحسم لمساعدة الناميبيين في التخلص من السيطرة الأجنبية واستعادة حقوقهم المشروعة . وفي رأينا أنه على الذين عرقّلوا في الماضي جهود المجلس الرامية إلى محاسبة جنوب افريقيا ، ووضعوا ثقتهم في حسن نيتها المزعومة ، أن يشعروا بالخزي والحرج في عام ١٩٨٧ عندما يشجعونها ويتحملون في هدوء تعنتها المستمر وعدوانها على البلدان المستقلة المجاورة وخرقها القانون الدولي والأخلاقيات . كان الآخر بهم أن يكونوا في طليعة من يؤيدون فرق تدابير تجبر جنوب افريقيا على الامتثال للالتزامات الدولية . ولكن للأسف ليست تلك هي الحال .

في العام الماضي احتفلنا بالذكرى العشرين لإنها انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . في بعد سنوات من التوصل إلى جنوب افريقيا ، أعلنت الجمعية العامة

في قرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) لعام ١٩٦٦ أن جنوب افريقيا فشلت في الوفاء بالتزاماتها بمقتضى انتداب عصبة الأمم ، وأنهت هذا الانتداب ، ووضعت الإقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . وبعد ذلك بعام ، في القرار ٢٢٤٨ (د إ - ٥) أنشأت الجمعية العامة مجلس ناميبيا لإدارة الإقليم إلى حين حصوله على الاستقلال . وبعد مرور عشرين عاماً على إنتهاء الانتداب ما زال استقلال ناميبيا يراوغنا . كما أن مجلس ناميبيا ، وهو السلطة القانونية المسؤولة عن إدارة الإقليم أصبح إدارة في المنفى ، لأن جنوب افريقيا ما زالت مستمرة في ترميم احتلالها غير الشرعي وتحدى قرارات الأمم المتحدة .

(السيد كيسى ، أوغندا)

من المهم أن نذكر بأن هذا الموقف قد أكدت عليه محكمة العدل الدولية منذ ستة عشر عاما مضت . وفي الفتوى التي طلبتها مجلس الأمن ، أقرت محكمة العدل الدولية ما يلى :

"(١) أنه بما أن استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي ، يتعين على جنوب افريقيا أن تسحب إدارتها من ناميبيا فورا وأن تنهي بعد ذلك احتلالها لإقليم ،

"(٢) أنه يتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتردف بعدم شرعية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا وعدم وجاهة اتخاذها لية إجراءات باسم ناميبيا أو فيما يتصل بناميبيا ، وأن تمنع عن القيام بآلية أعمال وخاصة أي تعاملات مع حكومة جنوب افريقيا تنطوي منها على الاعتراف بشرعية هذا الوجود وهذه الإدارة أو تقدم الدعم أو المساعدة لها ،

"(٣) أنه يتعين على الدول التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة ، في نطاق الفقرة الفرعية (٢) المذكورة أعلاه ، في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا" . (محكمة العدل الدولية ،

الفتوى الماءدة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ ، ص ٥٨

إن مجلس الأمن ، في القرار ٣٠١ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧١ ، قد أيد فتوى محكمة العدل الدولية وأعلن أن أي رفع آخر من جانب جنوب افريقيا بالانسحاب من ناميبيا قد يخلق ظروفا تهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة . وقد طالب ذلك القرار جميع الدول الأعضاء ، ضمن جملة أمور ، أولاً ، أن تمنع عن الدخول في معاہدات وعلاقات مع جنوب افريقيا في جميع الحالات التي تدعى فيها حكومة جنوب افريقيا أنها تتصرف باسم ناميبيا أو فيما يتصل بها ، ثانياً ، أن تمنع عن الاستظهار بهذه المعاهدات أو أحكام المعاهدات التي أبرمتها جنوب افريقيا باسم ناميبيا أو فيما يتصل بناميبيا والتي تتضمن التعاون الحكومي الدولي الفعال ، أو عن تطبيق هذه المعاهدات ، ثالثاً ، أن تستعرض معاهداتها الثانية مع جنوب

افريقيا من أجل كفالة أنها لم تتعارض مع فتوى المحكمة ؛ رابعا ، أن تمنع عن الدخول في أي علاقات أو تعاملات اقتصادية أو غيرها من إشكال التعامل مع جنوب افريقيا باسم ناميبيا أو فيما يتصل بها يكون من شأنها أن ترمي سلطتها على الإقليم . في ضوء هذه الفتوى القاطعة لمحكمة العدل الدولية فيما يتعلق بعدم شرعية الاحتلال جنوب افريقيا العنصرية لناميبيا والتزامات الدول الأعضاء في هذا الصدد ، توقع المجتمع الدولي عن حق من مجلس الأمن أن يتحرك بمصورة حاسمة ضد جنوب افريقيا . وفي مواجهة ملف جنوب افريقيا العنصرية وعدم استعدادها للرد بمصورة إيجابية على مناشدات الأمم المتحدة ، فإننا في افريقيا ، بل والأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي ، لم تسأرنا أية أوهام عن نوايا جنوب افريقيا ولا شكوك في التدابير المناسبة التي يجب اتخاذها في ظل هذه الظروف . وكنا نرى منذ البداية أن فرض الجزاءات الإلزامية هو السبيل السليم الوحيد لممارسة ضغط جاد على جنوب افريقيا العنصرية . وللاسف فقد قاوم نداءاتنا باتخاذ هذه الإجراءات أولئك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الذين تربطهم مذاقات بجنوب افريقيا العنصرية . وما يبرحوا يحشوننا دائمًا على الصبر ، لأنه حسبما يعتقدون هناك وسائل أخرى لجعل جنوب افريقيا العنصرية تمثل للتزاماتها .

وقد شارت آمال المجتمع الدولي ، بعد إنشاء فريق الاتصال الغربي - لا وهو الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا وكندا - عندما أصدر مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) واتخذ خطة الأمم المتحدة لتسوية المسألة الناميبيية ملمسا . ورغم الهواجس التي شارت بشأن بعض جوانب المقترنات ، قبلت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بحسن نية الخطة والتعهدات التي قد قدمها أعضاء فريق الاتصال الخمسة . وتعهد فريق الاتصال الغربي بممارسة الضغط على جنوب افريقيا لتمثيل لخطة الأمم المتحدة .

وفي هذا الوقت ، مثل وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وكندا شخصيا واحدا بواحد أمام هذا

المجلس وحدروا جميعهم بأن العواقب متكون وخيمة بالنسبة لجنوب افريقيا إذا لم يمثل النظام العنصري لاحكام القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وخطة الامم المتحدة لนามبيا .

لقد قدم هذه التحذيرات الجدية فريق الاتصال على أعلى مستوى في عام ١٩٧٨ عندما ناقش مجلس الامم واعتمد القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وخطة الامم المتحدة . وكان لديننا من الاسباب ما يجعلنا نتوقع بالنظر إلى الموقف القانوني فيما يتعلق بالتزامات جميع الدول الاعضاء كما عبرت عنه محكمة العدل الدولية ، وثقلها الاقتصادي على جنوب افريقيا والختمية الاخلاقية لتعهداتها ، أن الدول الاعضاء في فريق الاتصال سوف تحمل جنوب افريقيا على الامتثال للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) أو أن تنفذ - كبديل عند عدم إمكان ذلك - تهديداتها بعزل جنوب افريقيا وفرض الجزاءات المناسبة . ولكن الامر لم يسر على هذا النحو .

مض عقد تقريباً منذ أن اتخذت خطة الامم المتحدة لนามبيا . ونظام بريتوريا العنصري قد انتقل من ذريعة إلى أخرى بغية إحباط المضي في تنفيذ عملية استقلال ناميبيا . ونذكر جميعاً بشكل حي الانهيار الذي حدث في جنيف في عام ١٩٨١ ، عندما أحبط نظام بريتوريا ما يسمى بمحادثات ما قبل التنفيذ على حجج واهية . وقد شعرت الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بالسخط وطالبت بفرض جزاءات شاملة على جنوب افريقيا العنصرية لجعلها تذعن . ولكن مشاريع القرارات التي كانت متضمنة موضوع التنفيذ المطلوب العالمي تقريباً بفرض الجزاءات الإلزامية الشاملة قد قوبلت للأسف باستخدام حق النقض في نيسان / ابريل ١٩٨١ ، من جانب ثلاثة أعضاء دائمين في هذا المجلس ، وهم أيضاً أعضاء في فريق الاتصال الغربي . وقد حثوا سوابو ودول خط المواجهة على أن تتحلى بالصبر وتعطيهم المزيد من الوقت للانخراط مع جنوب افريقيا في جولات أخرى من المفاوضات .

ومنذ ذلك الوقت ونحن نماري طقوس هذه المفاوضات . ولا بد أن يكون الآن واضح بجلاء للجميع أن جنوب افريقيا العنصرية ليست لديها أي نية كانت في التعاون بحسن نية مع الامم المتحدة في تنفيذ نموذج وروح خطة الامم المتحدة . فكلما تزال عقبة تقييم

جنوب افريقيا عقبة أخرى لتسد الطريق أمام إحراز أي تقدم . وقد ذكر الأمين العام في تقريره أمام هذا المجلس أن جميع الشروط الواردة في خطة الأمم المتحدة والتي وضعها مجلس الأمن قد استوفيت . ومع هذا ترافق جنوب افريقيا المضي في تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، وهي الآن تأتي بحجة واهية تتمثل في وجود القوات الكوبية في أنغولا .

إنهم يتحدثون الآن عن الرابط بين سحب القوات الكوبية من أنغولا واستقلال ناميبيا ، ونعتبر الرابط ، أو المعاملة بالمثل ، أو أي ألفاظ أخرى تستخدم لتغليف ذلك ، محاولة متعمدة تستهدف حرمان ناميبيا من استقلالها الحقيقي . وما يدعو إلى أسفنا أن الولايات المتحدة التي كان يفترض أنها وسيط نزيه في المفاوضات في ذلك الوقت ، قد حفزت النظام العنصري على إدخال هذا المفهوم بغية تحقيق أهدافها الاستراتيجية . ومن غير المقبول المقاومة على حرية شعب من أجل أهداف استراتيجية ومن أجل منفعة ذاتية ومصلحة فردية . إن وجود القوات الكوبية في أنغولا مسألة دخيلة ولا صلة لها بالموضوع . ووجودها في أنغولا مسألة ثنائية بين كوبا وجمهورية أنغولا الشعبية . والقوات الكوبية موجودة في أنغولا قبل اتخاذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بفترة طويلة ، ولم يذكرها هذا القرار على الإطلاق . ولذلك من غير المقبول أن يستخدم هذا أي طرف كحجج لعرقلة خطة الأمم المتحدة . وتناشد الولايات المتحدة أن تدفع جنوب افريقيا إلى التخلص عن هذا الرابط .

لقد استخدم النظام العنصري عملية المفاوضات وسيلة لتحويل الانتباه عما يحدث في ناميبيا وجنوب افريقيا بوجه عام . وقد عزز آليته القمعية داخل ناميبيا وكشف أعمال زعزعة الاستقرار في دول خط المواجهة . وجنوب افريقيا تدرك أن سوابو سوف تفوز في أية انتخابات نزيهة ، وهي مصممة على إحباط أي انتصار لسوابو . ولذلك فهي تحاول ، عن طريق أساليب التأخير والمناورة ، أن تحل نفسها من قرارات الأمم المتحدة ، وتعتمد فرض حل داخلي رفضه المجتمع الدولي . إن تجميع مجموعة أخرى من العملاء ، وهي ما يسمى بالحكومة المؤقتة ، ما هو إلا جزء من هذا المخطط . وإن ملف جنوب افريقيا الذي لا مشيل له يظهر بوضوح عدم استعدادها لمنح ناميبيا الاستقلال الحقيقي .

لماذا لا تزال جنوب افريقيا متحدية ومتغطرسة ؟ في رأينا ، هذا يرجع إلى حد كبير إلى تواطؤ الذين يحملونها من اللوم في المجلس . إن جنوب افريقيا تزداد جرأة عندما ترى دولاً معينة أو شركات عبر وطنية تشاركتها في مشاريع اجرامية نقضها لمرسوم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا رقم ١ أو للحظر الالزامي على توريد السلاح لها . والنظام العنصري يعتبر هذه الاعمال اقراراً لسيامتها .

وهذه الاعمال تتعارض مع حكم محكمة العدل الدولية الذي تقرر فيه مايلر :

"إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، للأسباب المذكورة في الفقرة ١١٥ السابقة ، عليها واجب الاعتراف بعدم شرعية أو صحة استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا . وعليها التزام أيضاً بالامتناع عن تقديم أي دعم أو أي شكل من أشكال المساعدة إلى جنوب افريقيا فيما يتعلق باحتلالها لناميبيا ..." (محكمة العدل الدولية ، الفتوى المؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٧١ ، الفقرة ١١٩) .

تعتقد أوغندا أن على الأمم المتحدة بحكم الحق والضرورة أن تكون في مركز المفاوضات المتعلقة بناميبيا . إن المحاولات الرامية إلى تجاوز الأمم المتحدة في البحث عن التسوية قد أُستخدمت ، لسوء الحظ ، لجعل استقلال ناميبيا رهينة لمطالب غير مقبولة ودخيلة . والأمم المتحدة ، ومجلس الأمن بشكل خاص ، عليهما الانفصال بمسؤولياتهما وإنهاء احتلال جنوب افريقيا العنصرية غير المشروع لناميبيا .

كما ذكرنا من قبل ، فإن احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ليس حالة من حالات عدم المشروعية العادلة . إنها حالة تهديد للسلم والأمن الدوليين ، وعمل من أعمال العدوان يقع في إطار المادة ٣٩ من الميثاق . وترى أوغندا أن النتيجة المنطقية لهذه الانتهاكات هي فرض جراءات الرامية شاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وفي محاولة للحيلولة دون فرض الجزاءات ، لا يزال الذين يلتزمون بالإدار يقدمون عدداً من الحجج الواهية التي تخدم مصالحهم . يُزعم أنه ينبغي عدم فرض

الجزاءات لأنها متلحدة الضرب بالشعب المقهور . وهذه الحجة تطرح رغم أن الشعب المقهور نفسه أعراب عن رغبته في فرض هذه الجزاءات . ومرة أخرى ، تطرح حجة بشأن الجزاءات غير فعالة ولذلك يجحب عدم فرضها . ومما تجدر ملاحظته أن هذه الحجج تقدمها بلدان فرست في الماضي بشكل انفرادي جزاءات في حالات أخرى - في حالات لم يتتوفر فيها أي اجماع دولي مثل الذي يتتوفر اليوم بالنسبة لجنوب إفريقيا . قال البعض أيضا - وهذا ما ردده ممثل جنوب إفريقيا العنصرية - إن الجزاءات قد ت العمل على تردي الحالة في الجنوب الإفريقي .

وفي هذا الصدد ، على مجلس الأمن أن يأخذ في اعتباره النتائج التي توصلت إليها بعثة الكومينولث من الشخصيات البارزة إلى جنوب إفريقيا حيث ورد بها ، في جملة أمور ، ما يلي :

"إن المسألة المطروحة على رؤساء الحكومات واضحة في رأينا . أنها ليست مسألة ما إذا كانت هذه [الجزاءات] سوف تُجبر على احداث تغيير ، وإنما هي بوضوح أن عدم فرض هذه الجزاءات واعتقاد بريليتوريها بأنها لا خوف منها أمران يؤخران احداث التغيير . هل يسع الكومينولث أن يقدر ساكنا ويسمح لدائرة العنف أن تتسع ؟ أم يتخذ إجراء ملموسا فعلا ؟ إن هذا الإجراء قد يوفر فرصةأخيرة لتجنب ما يمكن أن يكون أسوأ حمام دم منذ الحرب العالمية الثانية" .
من الضروري أن يعيد أصدقاء جنوب إفريقيا الأقوياء تقدير موقفهم وان يتصرفوا بحسب بالتنسيق مع المجتمع الدولي بغية ضمان استقلال ناميبيا . ومن الضروري اتخاذ الإجراءات التي تعزز بشكل حاسم الحملة الرامية إلى إجبار جنوب إفريقيا على الامتثال لخطبة الأمم المتحدة . حتى الآن ، ناشدنا وطالبنا وأدنا وهدنا ، لكن هذا كله لم يؤد إلى الوفاء بما تمهذنا به لشعب ناميبيا . والطريق الوحيد المفتوح أمام المجلس هو التصرف وفقا للعمل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

قد تشعر البلدان المتعاطفة مع جنوب إفريقيا العنصرية ، بسبب عوامل اقتصادية أو تضامنا مع أبناء جلدتهم بشأن البلدان الإفريقية غير واقعية ومتعدلة في

دعوتها لاتخاذ اجراءات ضد جنوب افريقيا العنصرية ، وأن عرض مسألة ناميبيا على المجلس عاماً بعد عام يضيع وقته . وأقول لهم إن شاغل البلدان الافريقية ، بل جميع الشعوب التي تتلوى الاعتدال في أنحاء العالم ، بشأن الحالة في ناميبيا والجنوب الافريقي بشكل عام عميق وحقيقي . نحن نتصرف بهذا الشكل رداً على وضع غير قانوني وغير اخلاقي وغير انساني . إننا نعمل ضد وضع متى فظيع لا يحرم فيه شعب ناميبيا من حقوقه الإنسانية الأساسية فحسب ، بل ومن آدميته أيضاً .

وتحدي الذين يوفرون الرعاية والمساعدة للنظام العنصري في جنوب افريقيا قوي وبسيط : إذا قعوا على الوضع غير الشرعي غير الاخلاقي غير الانساني للموقف السياسي والاقتصادي الراهن في ناميبيا ، لن يسمعوا منا شيئاً آخر . وما لم يتحقق ذلك فهو سمعهم أن يتاكدوا أنهم سيواصلون الاستماع إلى مزيد من المناوشات في هذا المجلس بشأن ناميبيا . وبينما في الشكل ، سوف يسمعون عن كفاح بطولي لشعب ناميبيا ، بزعامته سوابو ، التي يعد نصرها أكيداً لأن قضيتها عادلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل أوغندا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إلى .

السيد أدوكي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من دواعي سوري وأنا أتكلم باسم وفد الكونغو ، أن أراكم - سيد الرئيس - تترأسون مجلس الأنس خلال شهر نيسان / أبريل . ويسعدنا أن نتول على خبرتكم الكبيرة وحنكتكم الدبلومامية في وقت ينظر فيه المجلس ، بناء على طلب المجموعة الافريقية ، مسألة ناميبيا ، القليم الذي استبعد خطأ من العملية التاريخية الواسعة النطاق لانهاء الاستعمار بشكل تام من افريقيا ، وذلك نتيجة لمعارضة نظام بريتوريا الحمقاء .

ان الكونغو التي عانت الابعاد الجديدة للعالم بفضل توسيع نطاق آفاقها السياسية والدبلوماسية أو بسبب حتمية السلام ، تقيم مع بلغاريا علاقات قائمة على الثقة . وقد تعامل وفداً لدى الأمم المتحدة دائماً في تعزيز المبادئ الرئيسية للعلاقات بين الدول . ولذلك فإنني واثق من أن مستقبل مجلس الأمن في أيدي أمينة .

(السيد آدوكى ، الكونغو)

ويشعر وفد بلادى بالامتنان لسلفكم ، سعادة السفير مارسيل ديلبيتشر الممثل الدائم للارجنتين ، للكيامة والكتاء الكبيرتين اللتين أظهرهما أثناء رئاسته للمجلس خلال شهر آذار/مارس . لقد أسمى السفير ديلبيتشر في أن تسرى مداولاتنا عن نتائج ايجابية ، ونحن نشكره بخالص .

وبنفس الروح أيضا أرحب بحرارة بزميلي - وبجازى على طاولة المجلس - سعادة السفير بيير - لويس بلانك ، الممثل الدائم لفرنسا .

فلقد ارتبط بلداناً منذ أمد طويل بوشائج تاريخية وهمـا الان يقيمان تعاوناً ممتازاً تجاوز سياقه الاملي ليرتقى الان إلى الابعاد الديمقراطية للبشر والشعوب الحرة والمستقلة . ومن ثم أود أن أجدد لممثل فرنسا تأكيد صداقة وتعاون وفد الكونغو داخل مجلس الأمن .

وحيث أن مسألة ناميبيا قضية عظيمـا في المناقشـة السياسية الدائرة في الامـم المتحدة بسبـب آثارها العـالمـية فـستظل تستقطـب اهـتمـاماً أـكـبرـا من جـانـبـ المـجـتمـعـ الدـولـيـ نـظـراً لـمـسـتـقـبـلـ الـاقـلـيمـ . وـشـمـةـ اـتفـاقـ عـامـ مـفـادـهـ انـ نـامـيـبـياـ لاـ تـتـمـتـعـ بـالـحـرـيـةـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ الـانتـفـاضـاتـ الـتـيـ أـثـرـتـ فـيـ آـسـيـاـ وـافـرـيـقـيـاـ عـلـىـ الـرـوـابـطـ بـيـنـ الـبـلـدـاـنـ الـمـيـتـرـوبـولـيـةـ وـمـسـتـعـمـرـاتـهـاـ مـاـ أـدـىـ إـلـىـ حدـوثـ تـغـيـيرـ عـمـيقـ فـيـ حـقـ الشـعـوبـ فـيـ تـقـرـيرـ الـمـصـيرـ .

ونـامـيـبـياـ لـيـسـ حـرـةـ بـعـدـ عـشـرـينـ عـامـاـ مـنـ موـافـقـةـ الـامـمـ الـمـتـحـدـةـ عـلـىـ الـاضـطـلاـعـ بـالـمـسـؤـلـيـةـ الـمـبـاـشـرـةـ عـنـ الـاقـلـيمـ .

كـمـاـ أـنـ نـامـيـبـياـ لـيـسـ حـرـةـ بـرـغـمـ خـطـةـ الـامـمـ الـمـتـحـدـةـ لـتـحـقـيقـ اـسـتـقـلـالـ الـاقـلـيمـ وـالـتـيـ كـرـسـهـاـ مـجـلـسـ الـامـنـ مـنـذـ شـمـانـيـ مـنـوـاتـ فـيـ قـرـارـهـ ٤٣٥ـ (١٩٧٨ـ)ـ .

وـحتـىـ اـشـتـراكـ كـافـةـ الـأـطـرـافـ الرـئـيـسـيـةـ فـيـ مـسـالـةـ نـامـيـبـياـ وـالـحـيـاةـ الدـولـيـةـ فـضـلـاـ عـنـ الـاشـتـراكـ الـهـامـ مـنـ جـانـبـ المـجـتمـعـ الدـولـيـ نـفـسـهـ فـشـلـ فـيـ التـنـبـلـ عـلـىـ قـوىـ الـمـقاـوـمـةـ الـخـفـيـةـ الـتـيـ لـاـ يـمـكـنـ بـأـيـةـ حـالـ إـضـفـاءـ الـشـرـعـيـةـ عـلـيـهـاـ وـالـتـيـ تـوـاـمـلـ مـعـارـضـتـهاـ لـاـيـةـ تـطـورـاتـ دـيـمـقـرـاطـيـةـ فـيـ الـاقـلـيمـ .

وـقـدـ حـدـتـ هـذـهـ الـحـالـةـ الـمـؤـسـفـةـ بـالـأـمـمـ الـعـامـ الـذـيـ يـشـيدـ وـفـدـيـ بـجهـودـ الـهـامـةـ لـتـحـقـيقـ اـسـتـقـلـالـ نـامـيـبـياـ إـلـىـ أـنـ يـتـجـاـزـ حـدـرـهـ التـقـلـيـدـيـ وـيـعـلـنـ فـيـ تـقـرـيرـهـ الـأخـيـرـ الـمـؤـرـخـ فـيـ ٢١ـ ذـارـ/ـماـرسـ ١٩٨٧ـ (S/18767)ـ أـنـهـ يـرـفـعـ الـرـبـطـ الـذـيـ اـسـتـهـدـتـ بـهـ جـنـوبـ اـفـرـيـقـيـاـ كـشـرـطـ مـسـبـقـ وـأـنـهـ لـمـ يـعـدـ بـوـسـعـهـ قـبـولـ هـذـاـ الشـرـطـ الـمـسـبـقـ نـظـراـ لـاستـخـدامـهـ كـذـرـيعـةـ لـلـمـزـيدـ مـنـ الـأـبـطـاءـ فـيـ تـحـقـيقـ اـسـتـقـلـالـ نـامـيـبـياـ .

كيف يمكن اذن إحقاق الحق للشعب الناميبي المناضل تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وتمكينه من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ؟

وأي شيء - غير الجزاءات الالزامية - يمكن أن يرغم جنوب افريقيا المنصرية على القلاع عن رفضها المستمر الامتناع لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ؟ وقد أزال رأي محكمة العدل الدولية كل شئ في كون تلك القرارات إلزامية .

وختاماً كيف يمكننا أن نساهم في استعادة وتعزيز هيبة الأمم المتحدة التي تقلمت إلى حد كبير أن لم يكن عن طريق إعادة ترميم الاتساق في النهاية بين المستقلين الذي يسعى إليه اليوم الشعب الناميبي والمجتمع الدولي وبين شرعية القرارات ذات الصلة لمنظمتنا التي تستند إلى الميثاق؟

وتأخذ مستويات الاهتمام فيما يتعلق بمسألة ناميبيا في كامل اعتبارها الحاجة العاجلة لفكرة ايلاء العناية إلى القول بأن هذا الأقليم يستحق الاستقلال والسيادة الدولية وأكثر من ذلك طالما أن هذه الحاجة بالنسبة للمجتمع الدولي لم تعد محل نقاش ولم تعد تحتاج إلى أي تبرير .

واذ طرحت هذه المسألة مرة أخرى على مجلس الامن لم تكن مجموعة الدول الأفريقية تستهدف سوى أن تسهم في إحقاق الحق بما يتمش مع الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب النامي .

وناميبيا التي تخضع منذ القرن الماضي للقانون الاستعماري لا تزال تعاني من كل صنوف القهر وأهواله : من العبودية ، والابادة الجماعية ، والعنف ، ونهب مواردها ، إلى أحدث أشكال ازدراء الأدمنيين التي يغطي بها العزل العرقي والانكار التام للحقوق ، ولم يتوقف شيء .

وكما لو كان الامر يستهدف قهر كامل الشعب الناميبي ومساعدة جنوب افريقيا لتحقيق مخططاتها الخبيثة يستمر النهب المنظم لموارد ناميبيا وتتجدد زيادته على نحو محموم انتهاكا للقانون الدولي كما ورد في المرسوم رقم 1 لمجلس الامم المتحدة لนามيبيا .

وفي هذا "الاندفاع" الذى يتسم بكل سمات مفهوم الحضارة الذى يؤمن به الغرب نلاحظ الدور الرائد الذى تقوم به شركات عبر وطنية تابعة لبعض أعضاء المجلس المعيدين . وبدافع من شهرتها الجشعة من أجل الكسب الرخيص انتهت نظرة للأحداث اتساع قدر مداما ولم تمر أي انتباه لقضية مستقبل القليم الحاسمة . ومتدفع تلك الشركات والحكومات التى تشجعها الخمن فى وقت أقرب مما تتوقع .

من هنا فإنه لمما يشير السخط أن يتعمق على الشعب الناميبي حتى الان أن يظل في مرحلة المفاوضات من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف والمساومة على الحرية التي قد يتنازل نظام بريتوريا العنصرى وحماته الاقویاء ذات يوم ويمنحه ايها .

لقد أبىت موابو وهي الضمير المنظم للشعب الناميبي شعورا بالمسؤولية السياسية أذهل العديد من يودون وسمها بالتعنت وعدم الدفع السياسي . وهكذا فعلى الرغم من المخاطر التي تكتنف خيار المفاوضات بدلا من الكفاح المسلح فقد انخرطت بنية حسنة في المحادثات التي أفضت إلى اعتماد القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) .

ونظرا لسوء النية الواقع لدى جنوب افريقيا التي تستند كالعادة إلى الدعم النشط لخلفائها الرئيسيين والاقویاء يجد المجتمع الدولي نفسه اليوم في حالة متناقضة يخضع فيها سريان الاتفاق الذي توصلت اليه الاطراف المعنية بحرية لشروط خارجة عن اطار العقد لا تتوت بصلة على الاطلاق بالمحادثات ولا بتوريتها .

ويتعين علينا في ظل هذه الظروف أن نبدي خوفنا ازاء مصرير السلم والامن الدوليين في افريقيا . يتعين علينا أن نستبعد أي اعتبارات "استراتيجية" لا تمت بصلة لافريقيا فضلا عن أية مخططات دخيلة على الحقائق والطموحات الحقيقة لذلك الجزء من العالم .

وهكذا فانه منذ مت سنوات تقريبا ما فتئ يفرض على المجتمع الدولي نهج غريب فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، وهو نهج يتسم بنظرية وممارسة الربط اللتين تصبح في ظلهما الحجج الغريبة عن المسألة شروطا لابد منها لتسويتها تلك المسألة . ومن هنا فان الحالة الداخلية في انفولا قد تم ربطها بصورة مطمئنة بعملية منقولة ، الا وهي مسألة حصول ناميبيا على الاستقلال .

ان هذا الخلط لن يؤدي الا الى طمس الحالة الواضحة تماماً بفضل تعزيز جميع انواع المنشورات المعادية للناميبيين والافريقيين . ان حلفاء جنوب افريقيا ، بحكم الواقع ، يعلمون ذلك - وهمؤاء الحلفاء الذين يمارسون كل انواع التفاهات في محاولة لتجاوز وتنطية مختلف انواع العداون ينغمون في شتى انواع الجهود لتحاشي واخفاء العديد من الهجمات واعمال العداون التي جعل نظام بربريتوريا من نفسه اداة وحيدة لها ، الا وهي بـ الرعب والخوف كوسيلة لتعزيز قيمه البالية ومد نطاقها .

وأخطر عنصر في هذه الحالة ليس تصرف جنوب افريقيا الذي لا يمكن التنبؤ به والذى من الطبيعي ان تكون لدينا هواجرn بشأنه نظرا لطبيعته المتأصلة ، وانما التحول البطيء في سياسات الدول الغربية الكبرى تجاه اوضع ضروب التواطؤ الذي يغيب ايما فائدة جنوب افريقيا الاستعمارية والعنصرية لأن هذا البلد يعيشى من حظر على تصدير الاملاحة اليه بموجب قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) . وفي هذا الصدد فان ما كشفه كونفرس الولايات المتحدة النقاب عنه يمثل اتهاما صارخا للبلدان المعدية ولم يجد المرء يشعر بالدهشة اذ يجد ان هذه الدول لديها نزعة رياضية ، كما يفترض فيها ، ازاء اي فكرة تتعلق بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا .

وكما هو معروف حالياً فإن الجهد المكشوفة التي بذلها العديد من تلك
البلدان الأعضاء في فريق الاتصال لا تتمش مع ممارسة الضغط الإيجابي على نظام الفصل
العنصري ، بل على النقيض من ذلك قد تمثلت في إرسال الإمدادات إليه سراً أو في إرسال
المعدات العسكرية المحظورة أو في إصدار تراخيص لانتاج معدات عسكرية كان يفترض أن
تصديرها إلى جنوب إفريقيا محظوظ .

ومن جهة اخرى ، يعتقد وفدي انه خلال مؤتمر القمة العشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية اتخذت عدة قرارات تهدى الى تعزيز تصميم حركات التحرير ودول خط المواجهة على التغلب على احتياجاتها الناشئة عن الكفاح ضد العدو العنصري الاستعماري . ان موافلة هذا الكفاح والنتائج المترتبة عليه هي الان قيد استعراض وتقييم متهجي تحت اشراف لجنة مخصصة من رؤساء الدول ، ويتلقى الفضل العنصري والاستعماري الان لكمات الحملة المضادة التي ترمي الى فضح حقائقهما وكذلك الى تبرير التضامن الدولي المتزايد ، وهناك مصلحة متتجدة في مساعدة حركات التحرير ودول خط المواجهة ، ولاسيما عن طريق انشاء بلدان عدم الانحياز - بناء على مبادرة من سعادة السيد دنس سامو - نغسو ، رئيس جمهورية الكونغو الشعبية والرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية - لصندوق افريقي مخصص لهذا الغرض . ان انشاء هذا الصندوق لا بد ان ينظر اليه في اطار هذا الزخم العام ، وشمة مثال سابق عليه الا هو تنظيم مؤتمر التنمية والتنسيق للجنوب الافريقي .

ان منظمة الوحدة الافريقية قد اتبعت موقفا واضحا كل الوضوح فيما يتعلق بالتدابير التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها تجاه جنوب افريقيا التي تدّفع سياسة تتمثل في الفصل العنصري والاحتلال غير الشرعي المتطاول واعمال العداون التي تشنها على جيرانها بحيث انها أصبحت تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . لذلك فان منظمة الوحدة الافريقية تناشد مجلس الامن اعتماد جراءات الرامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق . وهذا الموقف المنطقي يأخذ في الحسبان ايضا التحذيرات العديدة التي وجهت الى بريطانيا ، وهي تحذيرات وردت في قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة بشأن هذا الموضوع . واخيرا فان منظمة الوحدة الافريقية تستخلص النتائج المناسبة من حالة مخيبة تديمها عن عهدا وتبقي عليها كتحدد

ان وفدي لا يمكنه ان يجد طريقا غير ذلك الطريق الذي وصفته توا يمكن من خلاله الرد ردا كافيا على عجرفة جنوب افريقيا وتحديها وهو طريق يمكن ان يوفر على الشعب النامييين المزيد من المعاناة .

ويعتقد وفدي ايها ان اعضاء مجلس الامن لا يسعهم إلا ان يؤيدوا ذلك الموقف اذا توخي المجلس الاتساق في مواقفه ، وخصوصا فيما يتعلق بقراره ٥٦٦ (١٩٨٥) .
والآن فإن الامر متزوك لمجلس الامن لكي يعزز ويقوى هيبة المنظمة الدولية وذلك
بأن يضمن تسوية مسألة من الواقع جدا ان مصداقتيه بشأنها تتراجح في كفة الميزان .
وهل يوم عضو غير دائم - وحتى عضو دائم - في مجلسنا ان ينس ان ولاية جنوب افريقيا
على ناميبيا قد انتهت في عام ١٩٧٦ وان هذه الولاية قد انبط بمجلس الامم المتحدة
لنمبيبيا وهو وحده الذي يملك السلطة الشرعية على القليم ؟ مع ذلك فإن الامم
المتحدة ما ببرحت ماضية في التفاوض مع جنوب افريقيا من اجل تنفيذ القرار ٤٣٥
(١٩٧٨) . يقال له من درس في الاذلال للامم المتحدة ! بيد انه يحدونا الامل في ان يتمكن
مجلس الامن من اضطلاع بهذه المهمة السلمية وان تكون لديه الارادة للوقاء بها .

وهكذا فمن الطبيعي لهذه المناقشة ان تفضي الى التوصل الى اتفاق اجتماعي
يرمي الى تنفيذ خطة التسوية حيث ان جنوب افريقيا قد اعربت بالفعل عن موافقتها على
النظام التنصيبى في التصويت في انتخابات الجمعية التأسيسية لنمبيبيا .

اما فيما يتعلق بالمناورات التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا لافشاء مصداقية
على فكرة الحل الداخلي بوصفها بدليلا لخطة التسوية التي وضعتها الامم المتحدة ، فلابد
ان تقابل بالازدراء الذي تستحقه .

وفي الحقيقة لاينبغي ان تنطلي على أحد المحاولات الرامية الى جمل ناميبيا
فرعا لجنوب افريقيا العنصرية ، بمحضتها الرامي الى تجزئة المجتمع تجزئة دقيقة ،
ومخططاتها العسكرية وتصميمها على ضم خليج والقين وبعث الجزر وغير ذلك من المناطق
التي تعود لنمبيبيا . وفي هذا الصدد فإن احترام احكام اعلان منع الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة وغير ذلك من قرارات الامم المتحدة ذات الصلة لا يترك مجالا
للغموض .

لذلك فقد حان الوقت للامم المتحدة لكي تستعرض جميع المسائل . وان بعض اعضاء
مجلس الامن بما فيهم اكثرا الاعضاء تأثيرا ، قد أصبحوا مؤخرا - في مجالات اخرى - ابطال

(السيد ادوكى ، الكونغو)

اشبات على مصادقية الامم المتحدة . ويبدو وفدي ان يرانا جميعا ، خلال اعادة النظر هذه في مسألة ناميبيا ، نعمل سوية من اجل توطيد تلك المصادقية وذلك عن طريق تعزيز قدرة مجلس الامن والامين العام على العمل - ومنا نود ان نقول ان التقرير الاخير الذي عرضه الامين العام علينا يبين مرة اخرى بوضوح وموضوعية اين تكمن العقبات حقا امام تنفيذ خطة الامم المتحدة لتسوية مسألة ناميبيا

وسوف تكسب منظمتنا الكثير عندما تتخلص من قيود المسالة الناميبية الى الابد وفي الحال . وعندما يسترد الشعب الناميبي حريته فسوف يستطيع حينئذ أن يتمتع بسلام يستحقه تماماً بمنأى عن النهب المستمر الذي يتعرض له اليوم مع الأسف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل الكونغو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلينا والى بلادى .

نظراً لتأخر الوقت أقترح ، بموافقة المجلس ، أن نرفع الجلسة الآن . وإذا لم يكن هناك اعتراض فسيعقد مجلس الأمن الجلسة التالية لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله بعد ظهر اليوم ، الساعة ١٦٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣٠٠